

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٧٩**

الثلاثاء، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ما زاوجو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستريوم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

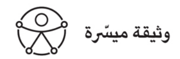
جدول الأعمال

الحالة في ميانمار

1804086 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ميانمار

الرئيس: وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بنغلاديش وميانمار إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ينضم السيد غراندي إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من عمّان.

أعطي الكلمة الآن للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نناقش الأزمة في ميانمار في هذه القاعة للمرة الأولى في عام ٢٠١٨. وقد مرّت الآن خمسة أشهر منذ بدء أعمال العنف التي أُجبر فيها ٠٠٠ ٦٨٨ من الروهينغيا على عبور الحدود، وما زال تدفق الأشخاص مستمراً، وإن كان بمعدل أقل. فبدءاً من ٥ شباط/فبراير، أفادت التقارير أن ما بين ٠٠٠ ١ و ٢٠٠ ١ شخص كانوا ينتظرون على شاطئ في مونغداو، وهم يعتزمون المغادرة إلى بنغلاديش. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمها وكيل الأمين العام فيلتمان في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8133)، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٤٨/٧٢ بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار عن طريق التصويت.

وقد أرسى الأمين العام أولويات ثلاثاً توفر إطاراً هاماً لتقييم الحالة. للأسف، ورغم إحراز بعض التقدم، لم يُنفّذ كل شيء حتى الآن.

أولاً، نحن بحاجة إلى إنهاء العنف وتحسين الحالة الأمنية. وعلى الرغم من أن أعمال العنف الواسعة النطاق قد تراجعت، ما زالت هناك مخاوف من التهديدات والترهيب ضد السكان الروهينغيا المتبقين من جانب طائفتي بامار وراخين، وكذلك من جانب قوات الأمن والميليشيات في ولاية راخين. ولا تزال حدة التوترات بين بامار وراخين مرتفعة، التي تزيد من تؤججها حوادث، مثل الاشتباك بين جيش إنقاذ روهينغيا أراكان والجيش في ٧ كانون الثاني/يناير، أو الحادث الذي وقع في مراوك يو في ١٦ كانون الثاني/يناير، حين أطلقت الشرطة النار وقتلت سبعة محتجين قوميين من راخين، وسجنت لاحقاً اثنين من قادة راخين المعروفين. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حماية العائدين مستقبلاً.

وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أفيد بأن حكومة ميانمار أحالت إلى سلطات بنغلاديش قائمة بـ ٣٠٠ ١ اسم لمن سمتهم إرهابيين مشتبهاً بهم وطلبت تسليمهم. كما نشرت الحكومة في الصحيفة الرسمية أسماء وصور المئات من الإرهابيين المشتبه فيهم. وقد أثارت هذه الخطوات تساؤلات بشأن الإجراءات القانونية الواجبة واحتمال تعرض العائدين المحتملين للتخويف.

ثانياً، يجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية فوراً إلى المناطق المتضررة من راخين. لا يزال هذا الوصول مقيداً بشدة. ولا يسمح ببساطة لغالبية المنظمات الإنسانية التي عملت سابقاً في ولاية راخين بدخول المنطقة. وقد مُنحت حفنة من المنظمات أذون سفر، ولكن في الأجل القصير وعلى نحو لا يمكن التنبؤ به ما يعوق إيصال المساعدة بصورة منتظمة. وليس لدى الأمم المتحدة فرص للوصول بصورة كافية لإجراء تقييم حقيقي للحالة الإنسانية أو لحالة حقوق الإنسان. وبالتالي، لدينا معلومات قليلة عما إذا كانت المجموعة الكاملة من الاحتياجات الإنسانية للسكان يجري تلبيتها وما إذا كانت حقوق الإنسان لجميع سكان المنطقة يجري حمايتها.

ثالثاً، يجب أن نكفل العودة الطوعية الآمنة والكريمة والمستدامة للاجئين والمشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية أو أماكن من اختيارهم. وأودّ أن أسلم بحقيقة أن حكومتي بنغلاديش وميانمار وقعتا مذكرة تفاهم وأنشأتا فريقاً عاملاً مشتركاً توصل إلى اتفاق في ١٦ كانون الثاني/يناير بشأن عدد من القضايا بغية تيسير عملية العودة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن ميانمار قد أحرزت تقدماً في الأعمال التحضيرية اللوجستية لاستقبال اللاجئين العائدين.

وبشأن المسائل المتعلقة بالعودة إلى الوطن، سأحيل الأمر إلى المفوض السامي غراندي ليقدم المزيد من التفاصيل.

وقد أبرز الأمين العام أهمية تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين بوصفها عنصراً رئيسياً في تهيئة الظروف المناسبة للعودة الآمنة والكريمة.

واتخذت الحكومة بعض الخطوات الرفيعة المستوى للمضي قدما بهذه العملية، بما في ذلك عقد مجلس استشاري، بقيادة السيد سوركيارت ساثيراثي يتألف من مجموعة من المشاركين الموقرين على الصعيدين الوطني والدولي. وفي ختام مداولاته، قدم المجلس توصيات أولية إلى لجنة التنفيذ، من بينها مشاركة الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة وإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية في أقرب وقت ممكن وتوسيع نطاق إمكانية وصول وسائط الإعلام وتشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجددا أننا نحث الحكومة على التعاون مع مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وجميع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وخاصة بعثة تقصي الحقائق المنشأة بموجب تكليف من مجلس حقوق الإنسان ومع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في ميانمار. ومن الأهمية بمكان عدم تقويض الآليات الأخرى لعمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وعلى نحو ما اقترحه التقرير النهائي للجنة الاستشارية لولاية راخين، نحث الحكومة على القيام بدور قيادي في تعزيز التماسك بين الطوائف وتهيئة بيئة مواتية للحوار وتعزيز قيم التسامح واحترام حقوق الإنسان الأساسية بين طائفتي الروهينغيا وراخين ومواءمة وتسريع عملية التحقق من المواطنة بما يتماشى مع المعايير والمعاهدات الدولية. وعموما فإن معالجة الأسباب الجذرية أمر أساسي لكفالة إيجاد حل حقيقي ودائم لهذه الأزمة. فقد قلنا دائما إن المشكلة تتمثل في انعدام الجنسية. ولا بد من معالجة ذلك الأمر.

وتمشيا مع البيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/22) قامت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، بأول زيارة رسمية إلى ميانمار في الفترة من ١٤ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للوقوف على التقارير التي تفيد بوقوع حوادث عنف جنسي مرتبط بالنزاع. وفي مشاوراتها، دعت إلى الإسراع في اعتماد بيان مشترك بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له، وفقا للقرار ٢١٠٦ (٢٠١٣).

وبينما نناقش الأمور المتعلقة بولاية راخين، نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى التطورات الأخرى في ميانمار، ولا سيما القتال الجاري وكذلك جهود صنع السلام بين الحكومة ومختلف المنظمات المسلحة العرقية. ويساورنا القلق من تصاعد القتال الدائر في ولايتي كاشين وشان الشمالية في الأشهر الأخيرة. وقد ألقى ذلك بظلاله على مفاوضات السلام وأثار عددا من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية. وتشمل هذه الشواغل الحالة في في تاناي بولاية كاشين، حيث قتل العديد من المدنيين أو أصيبوا، وأشارت تقارير إلى عدم تمكن حوالي ٥٠٠٠ مدني من مغادرة المنطقة، حيث لا يزال القتال مستمرا. وكما هو الحال في ولاية راخين،

وضعت الحكومة قيودا صارمة على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية في العديد من المناطق الأكثر أهمية. لذلك فإن الأمم المتحدة غير قادرة على التحقق من عدد الأشخاص المتضررين.

وعلى الجانب الإيجابي، وقعت منظمتان مسلحتان عرقيتان، وهما حزب ولاية مون الجديد واتحاد لاهو الديمقراطي، على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في ناي بيي تاو اليوم. والتوقيع هو الأول من نوعه لحكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الحاكمة ويزيد مجموع عدد الجماعات المسلحة العرقية التي وقعت على الاتفاق إلى ١٠ جماعات من أصل ١٦.

وختاما، أود أن أتناول الاعتقال المؤسف لصحفيين يعملان في وكالة رويترز للأنباء، وا لون وكياو سوي أوو. وقد دعا الأمين العام بعبارات واضحة للإفراج عن الصحفيين، وحث السلطات على احترام الحق في حرية التعبير والإعلام. وأود أن أكرر هنا اليوم تلك الدعوات. والقدرة على ممارسة حقهما في حرية التعبير والإعلام تشكل معيارا لاحترام حقوق الإنسان على نطاق أوسع. وقد نشرت وكالة رويترز القصة التي كان الصحفيان يعملان على كتابتها – وهي رواية مزعجة للغاية لإعدام ١٠ رجال من الروهينغيا في قرية إن دين بمونغداو، شمال ولاية راخين. كما نشرت وكالة الأسوشيتد بريس للأنباء تقريرا يكشف خمس مقابر جماعية في قرية غودار بيين في بوتيدونغ. هذه التقارير المروعة وغيرها تتطلب اهتمامنا واتخاذنا لإجراءات من أجل تحقيق السلام والعدالة الدائمين.

الرئيس: أشكر السيد ينتشا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غراندي.

السيد غراندي (*تكلم بالإنكليزية*): عبد الله أب لثمانية أطفال من بوثيدونغ، في الجزء الشمالي من ولاية راخين في ميانمار. حينما فر إلى بنغلاديش في أيلول/سبتمبر من العام الماضي أصبح لاجئا للمرة الثالثة. كانت المرة الأولى في عام ١٩٧٨ عندما أتى إلى بنغلاديش وهو ما زال صبيا، والمرة الثانية في عام ١٩٩١. وظل في تلك المرة الثانية لمدة ثلاث سنوات ثم حرصا منه على استعادة منزله وأربعة فدادين من الأراضي يمتلكها، عاد إلى ميانمار في إطار عملية عودة طوعية منظمة.

وبالعودة إلى الوطن، بدأ وأسرته في إعادة بناء حياتهم. وقد كان له سبع بقرات وتمكنوا من كسب العيش. لكنه يقول بعد حوالي عامين من عودته ”بدأ الأمل يتبدد“. فقد قيد العمل القسري ومصادرة المحاصيل والماشية والقيود التراكمية الصارمة المفروضة على حرية تنقلهم وحقهم في العبادة وعلى إمكانية تحقيق سبل معيشتهم إمكانية تواجدهم وعيشهم.

وتعرضت قريته لهجوم العام الماضي. وأحرقت المنازل وقتل آخرون في مجتمعه بالرصاص، بمن في ذلك ابن أخيه. ورأى منزله يحرق أمامه وهو مختبأ في الجوار. ولم يكن أمامه خيار سوى الفرار مرة أخرى. ويعيش مرة أخرى في مأوى واه للاجئين في منطقة استيطان اللاجئين في كوتوبالونغ، برفقة أسرته، يائسا من أمل أن يتمكن يوما من بناء حياة آمنة ومستقرة. وقال مؤخرا ”قراري بالعودة كان خاطئا“، ”نحن نعاني الآن بسبب ذلك القرار.“

لقد مضى ما يقرب من ستة أشهر، كما سمعنا، منذ بدأ التدفق الحالي السريع والفوضوي لأكثر من ٠٠٠ ٦٨٨ من اللاجئين من ميانمار إلى بنغلاديش، بدافع النجاة من العنف والدمار، بعد عقود من القمع والإقصاء. وقد شهدت تلك الحركة الآن انخفاضا كبيرا، ولكنها لا تزال مستمرة. فخلال هذا الشهر، وصل نحو ٥٠٠ ١ من اللاجئين الروهينغيا بالفعل إلى بنغلاديش. وتواصل حكومة وشعب بنغلاديش استقبال اللاجئين وتوفير الحماية والدعم لهم. ولهذا فهم جديرون ببالغ الثناء.

وفي ظل التقارير باستمرار انعدام الأمن، كما سمعنا من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، من الأهمية بمكان أن تظل الحدود مفتوحة وأن يتمكن الذين ما زالوا يفرون من الوصول إلى بر الأمان. لقد بذلت حكومة بنغلاديش، بالاشتراك مع

المنظمات الوطنية والمحلية ذات المهارات الرفيعة والأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى بدعم المانحين القوي، استجابة مثيرة للإعجاب. ومع ذلك تظل الظروف غير مستقرة للعديدين، بما في ذلك للمجتمعات المضيفة. فقد قوبل تفشي الأمراض، بما في ذلك الدفتيريا، بإجراءات حاسمة ولكنه يظل خطرا كبيرا.

ونحن الآن في سباق مع الزمن مع ظهور حالة طوارئ رئيسية جديدة في الأفق. إذ سيبدأ موسم الرياح الموسمية في آذار/مارس. وبحسب تقديراتنا يعيش أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين في المناطق المعرضة للفيضانات أو الانهيارات الأرضية.

يجب الإسراع في اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل عشرات الآلاف من اللاجئين الضعفاء جدا. فحياتهم معرضة لخطر جسيم. ولا بد من تعزيز أسس المآوي القائمة حاليا؛ لقد شُيدت الجسور وتعززت وتم تخصيص أراض جديدة وتجهيزها. وتقوم الحكومة حاليا بتوجيه جهود جبارة للتأهب لحالات الطوارئ. ومع ذلك، يجب تكثيف الدعم الدولي لتفادي وقوع كارثة. إن منطقة كوتوبالونغ في كوكس بازار بطابعها الاقتصادي والهياكل الاجتماعية الناشئة فيها تشكل أكبر مستوطنة للاجئين في العالم.

وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن حل الأزمة يعني إيجاد حلول داخل ميانمار. بيد أنه على الرغم من أنه يجري السعي حاليا كما يجب، غير أن الأمر يقتضي دعما كبيرا في بنغلاديش. ولا بد من استدامة العمل الإنساني والتمويل، غير أن الدعم في الأجل الطويل سيكون لازما أيضا لمساعدة الحكومة وتدعيم الهياكل الأساسية المحلية والاقتصاد وضمان تمكين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم من الحصول على الفرص. سيكون من الحيوي توفير التعليم والفرص لتطوير المهارات والحصول على دخل من أجل تفادي اليأس العميق الذي يحدث عندما يُهمل اللاجئون على ويصبحون على هامش المجتمعات. ويجب أن نضمن للشباب الإبقاء على رؤية للمستقبل وأن يتم الترتيب للعودة الطوعية في نهاية المطاف. إن عدم القيام بذلك سيؤدي حتما إلى الشعور بخيبة الأمل والتطرف. وسوف يعرض اللاجئين لمخاطر الحماية، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، والاتجار بهم وغير ذلك من أشكال الإيذاء والاستغلال.

لقد نبعت أسباب الأزمة في ميانمار، والبحث عن حلول حقيقية يجب أن يبدأ الآن. وفي صميم هذا كله تكمن استعادة جميع الحقوق، بما في ذلك حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم طواعية في ظل ظروف آمنة وكريمة. أريد أن أكون واضحا في كلامي. إن الظروف ليست مؤاتية بعد للعودة الطوعية للاجئين من أبناء مجتمع الروهينغيا. ولم تعالج أسباب فرارهم ولم نشهد إحراز تقدم جوهري في معالجة الاستبعاد والحرمان من الحقوق اللذين تعمقا في العقود الأخيرة، وذلك متجذر في انعدام حصولهم على الجنسية. بيد أن الحفاظ على حق العودة والسعي إلى الأوضاع التي ستمكنهم من ممارسة تلك الحقوق يجب أن يظلا أولوية رئيسية. ولهذا السبب، أرحب بالحوار بين حكومة بنغلاديش وحكومة اتحاد ميانمار بشأن العودة الطوعية للاجئين، والالتزام بالمعايير الدولية بشأن العودة الطوعية والآمنة والكريمة الواردة في الترتيب المتفق عليه بينهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

تماشيا مع الولاية الموكلة إلي لدعم الحكومتين في السعي إلى إيجاد حلول للاجئين، تقدم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بعرض لدعم الحكومتين، بما في ذلك عن طريق المشاركة في الفريق العامل المشترك المنشأ من أجل تنفيذها. يجب في نهاية المطاف تحديد إطار العودة في اتفاق ثلاثي الأطراف بين الحكومتين والمفوضية. ولا يزال عرضنا بشأن الدعم قائما.

من المهم تشييد الهياكل الأساسية لدعم العودة اللوجستية، بيد أنه لا ينبغي الخلط بينها وتهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية إلى الوطن. إن إنهاء العنف ووقف تدمير الممتلكات، ومنح وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء ولاية راخين، كما دعا إليه الأمين العام، عناصر هامة وخطوات أساسية.

كما استمع المجلس، فإن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ما زالت محدودة للغاية. فمنذ آب/أغسطس ٢٠١٧، لم تُتح للمفوضية إمكانية الوصول إلى المناطق المتضررة في الجزء الشمالي من ولاية راخين، خارج بلدة مونغداو، وقد تقلصت إمكانية وصولنا إلى وسط ولاية راخين. إن وجود المفوضية والوصول إلى جميع أنحاء الدولة أمر أساسي لرصد ظروف الحماية، وتوفير معلومات مستقلة للاجئين، ومرافقة العائدين عندما يحدث ذلك. ويجب تمكين اللاجئين من العودة إلى أي مكان يختارونه، بما في ذلك الأماكن التي كانوا يقيمون فيها في السابق. وينبغي تحاشي الترتيبات المؤقتة. إذ كما شهدنا في ميانمار وفي أماكن أخرى، تستمر تلك الترتيبات أطول كثيرا من المتوقع وتتخذ طابع الديمومة.

إن توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين مخطط أولي هام لمستقبل سلمي وشامل للجميع، وبالتالي من أجل العودة المستدامة للاجئين. أؤيد تماما نهج المسارين المتوخى في التقرير: الأول ركز على الحصول على المواطنة واستعادة حقوق الروهينغيا، بما في ذلك حرية التنقل، والحصول على التعليم والخدمات الأساسية، وسُبل كسب العيش؛ والثاني ركّز على التنمية الشاملة الرامية إلى تحسين أحوال جميع الطوائف في ولاية راخين، وتشجيع التعايش السلمي.

يجب أن يحدد اللاجئون موعد ووتيرة العودة؛ وبناء الثقة أمر بالغ الأهمية بالنسبة إليهم. وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بوسط ولاية راخين من شأنه أن يشكل خطوة أولى ملموسة. إذ يوجد زهاء ٠٠٠ ١٢٠ من الأشخاص المشردين داخليا، معظمهم من الروهينغيا، وأخرجوا من ديارهم بسبب العنف القبلي، وهم الآن في السنة السادسة من إقامتهم في مركز للإيواء يقتصر عليهم. فمنح حرية التنقل، تمكنهم من العودة إلى ديارهم، والإسراع بإقرار جنسيتهم من شأنه أن يرسل إشارة قوية إلى اللاجئين في بنغلاديش بأن ميانمار ملتزمة التزاما حقيقيا بالمسؤولية عن حمايتهم ورفاههم، والسعي إلى إيجاد حلول دائمة لهم. وكما كان الحال في الماضي، فإن المفوضية مستعدة للعمل مع حكومة ميانمار في هذه الجهود، بتقديم المشورة والدعم التقنيين من أجل تأمين الحلول للمشردين داخليا والعودة الطوعية إلى الوطن، وتسوية حالات انعدام الجنسية.

إن معالجة الأسباب الجذرية للعنف المروع والتمييز المنهجي الذي دفع مئات الآلاف إلى ترك منازلهم مرارا على مر العقود، وتأمين الحلول للأزمة الراهنة ستتطلب دعما كبيرا إلى كل من ميانمار وبنغلاديش. والمشاركة السياسية الدولية والخبرة التقنية والموارد المالية كلها ستكون لازمة على جانبي الحدود، بما في ذلك المساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية الهادفة. كذلك فإن الترتيبات التجارية التفضيلية، ومسارات الهجرة والعمل، والتمويل الابتكاري، وتعزيز الشراكات الوطنية والتعاون الإقليمي الموسع كلها تؤدي دورا حاسما. وإذا تم السعي بنجاح إلى الحلول فإنها تنطوي على إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة في جميع أنحاء المنطقة، بينما تساعد على منع التطرف، وتعزيز الاستقرار وتحفيز التنمية الاقتصادية.

على الرغم من كل ما عانى منه، عبد الله وأفراد أسرته لا يزالون يتمسكون برؤية لمستقبل في العودة إلى ميانمار. يقولون:

”نريد العودة. ولكننا نريد من الأمم المتحدة أن تصطحبنا وتوفر لنا الأمن. إننا نريد الذهاب إلى القرية التي أتينا منها، إي نفس المكان. إننا نريدممتلكاتنا وأرضنا. ونريد حقنا في الانتقال بحرية كسائر المواطنين الآخرين.“

لا بد من الالتفات إلى تلك الدعوة. لقد حان الوقت لوقف دورة العنف المتكررة والمدمرة، ووقف التشريد وانعدام الجنسية، والاستثمار في التدابير الملموسة والجوهرية التي ستبدأ في التغلب على الاستبعاد العميق الذي عانى منه لفترة طويلة جدا عبد الله وبقية أبناء مجتمع الروهينغيا. إنها مسؤولية حكومة اتحاد ميانمار، ولكن المشاركة والدعم الدوليين أساسيان في تحقيق ما نصبو إليه.

الرئيس: أشكر السيد غراندي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا والمفوض السامي غراندي على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في عطلة نهاية الأسبوع، قام وزير خارجية المملكة المتحدة، بوريس جونسون، بزيارة بازار كوكس، حيث التقى بعدد من اللاجئين البالغ عددهم حوالي مليون لاجئ من الروهينغيا الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة سمعنا نبذة عنها اليوم. وخلال زيارته لراخين الشمالية، رأى بأم عينيه أهوال ما حدث هناك. وقال وزير الخارجية عندما اجتمع مع داو أونغ سان سو كي يوم الأحد بأن هناك حاجة إلى تهيئة الظروف المناسبة لجعل راخين آمنة من أجل عودة اللاجئين الروهينغيا إلى ديارهم بدون خوف وهم يعلمون أن حقوقهم الاساسية ستكون محمية ومصانة.

وقد ذكر المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أنه يجب السماح للاجئين الروهينغيا بالعودة إلى ديارهم طواعية وبأمان، وفي ظروف من الكرامة الإنسانية. وتعتقد المملكة المتحدة أن من واجب المجلس أن يكفل مواكبة هذه العبارات بالأفعال. وينبغي أن نكون واضحين بشأن ثلاثة أمور، حيث يتعين أن نكون واضحين بشأن سبب فرار اللاجئين من راخين في المقام الأول، ولماذا لا يزالون يفرون؛ ويجب أن نكون واضحين بأن الظروف في راخين اليوم ليست ملائمة بعد لعودة آمنة وطوعية وكريمة؛ وينبغي أن نكون واضحين بشأن ما ينبغي عمله الآن.

لقد عانى اللاجئون الروهينغيا الذين فروا من راخين من أشد أعمال العنف وحشية، حيث عانوا من الاغتصاب والقتل وحرق قراهم. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، أطلعتنا الممثلة الخاصة براميلا باتن على الفظائع الجنسية المروعة التي يزعم أن قوات الأمن البورمية قد ارتكبتها (انظر S/PV.8133). وقد ظهر المزيد من التفاصيل الأسبوع الماضي بشأن الفظائع المحددة التي يزعم أن قوات الأمن البورمية ارتكبتها في قريتي غو دار بين وإين دين. ولا يزال الروهينغيا يفرون حتى الآن من التجويع القسري واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان. وكما قال كثيرون منا، فإن ذلك هو تطهير عرقي.

ونرحب باستعداد حكومة بورما للدخول في اتفاقات مع بنغلاديش والأعمال التحضيرية الأولية التي قامت بها من أجل عودة اللاجئين. ويأتي جزء كبير من ذلك استجابة لتركيز المجلس على الأزمة. ولكن المملكة المتحدة تعتقد أن الظروف السائدة في راخين لا تسمح بعد، بالعودة الآمنة والطوعية والكريمة.

ويجب أن نكون واضحين بشأن طريق المضي قدما. ولا يزال البيان الرئاسي الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (S/PRST/2017/22) يشكل الإطار التوجيهي الذي حدده مجلس الأمن للإجراءات التي يتعين اتخاذها. وأود أن أبرز أربعة إجراءات على وجه الخصوص.

أولا، يجب على كل من ميانمار وبنغلاديش أن تتعاونا تعاونا تاما مع الأمم المتحدة. ونرحب بمشاركة بنغلاديش الأولية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي يتعين عليها الآن المشاركة الكاملة في عملية العودة، وذلك من خلال إبرام اتفاق ثلاثي الأطراف. ولا تملك سوى المفوضية، الخبرة اللازمة للتعامل مع عمليات عودة على هذا النطاق، وإعطاء الثقة للاجئين. ومن الضروري أيضا أن تسمح ميانمار لوكالات الأمم المتحدة بتقديم الدعم الإنساني لجميع أبناء شعبها.

ثانيا، ينبغي للأطراف أن تتخذ خطوات ملموسة لضمان قدرة اللاجئين على العودة إلى ديارهم بشكل طوعي وحصولهم على معلومات دقيقة. وينبغي ألا يرسل اللاجئون إلى معسكرات احتجاز، ويجب على ميانمار أن تحدد كيفية رد الممتلكات وسبل المعيشة للاجئين. وتعاني النساء والفتيات من العنفين الجنسي

والجنساني، وتواجههن مخاطر بعينها. ويجب تمثيلهن في أي عملية لصنع القرار وإيلاء آرائهن اهتماما خاصا.

وسيشكل تفكيك مخيمات المشردين داخليا التي كانت موجودة في وسط راخين منذ عام ٢٠١٢ ودعم سكانها في العودة إلى ديارهم تدبيرا إيجابيا لبناء الثقة. ومرة أخرى، نعتقد أن المفوضية هي الوكالة الوحيدة التي تملك الخبرة اللازمة والسلطة المعنوية.

ثالثا، يجب على ميانمار أن تضمن سلامة جميع الطوائف في راخين. وهذا يعني الوقف الفوري لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، واتخاذ الخطوات الرامية إلى الحد من التوترات الطائفية. ويعني ذلك أيضا إعطاء اللاجئين الثقة بأن الذين ارتكبوا جرائم سيحالون إلى العدالة من خلال عملية مساءلة مفتوحة وشفافة.

وبدلا من ذلك، شهدنا اعتقال صحفيين من وكالة رويترز أبلغا عن مذبحة إن دين، وحرمان هيئات حقوق الإنسان المكلفة من جانب الأمم المتحدة من إمكانية الوصول. وتدعو المملكة المتحدة إلى الإفراج عن صحفيي رويترز وتدعو إلى تعاون حكومة بورما تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق والمقررة الخاصة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

رابعا، يجب على ميانمار إحراز تقدم في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. لا تزال هذه التوصيات تتضمن خطة لمستقبل أكثر سلما وازدهارا لجميع الطوائف في راخين. والأهم من ذلك، أنها تتناول الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك المسارات التي تتيح للروهينغا الحصول على الجنسية البورمية كاملة، وكذلك معالجة مسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن شأن التقدم الحقيقي في التنفيذ أن يبرهن على أن الحكومة البورمية صادقة في أن تقدم للاجئين الروهينغيا مستقبلا جيدا يغريهم بالعودة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشيد مرة أخرى ببنغلاديش لاستضافتها الروهينغيا خلال فرارهم مذعورين رغبة في النجاة. ولكن في الوقت الذي يظلون فيه هناك، يجب على بنغلاديش، بدعم منا جميعا في المجتمع الدولي، حماية وتلبية احتياجاتهم. ويشمل ذلك إلحاق الأطفال بالمدارس، ومساعدة الرجال والنساء على كسب الرزق، وتقديم الدعم لضحايا العنف الجنسي. ويتعين على الوكالات الإنسانية، تقديم الخدمات وإعداد مخيمات لموسم الرياح الموسمية.

وتدعم المملكة المتحدة بنغلاديش. وقد أسهمنا بمبلغ ٥٩ مليون جنيه استرليني في المساعدة. ونحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهد لدعم بنغلاديش لكي تساعد هؤلاء اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم.

لقد شاهد العالم في رعب كيف أجبرت أعمال العنف في راخين الروهينغيا على الفرار. وقد اضطلع المجلس بدور حيوي في تسليط الأضواء على الحالة وتشجيع الإجراءات التي تتخذها السلطات على أرض الواقع. وعلينا ألا نتراجع أو ألا نهتم. وعلينا أن نكون مستعدين للقيام بزيارة، ويجب أن نكون مستعدين لاتخاذ المزيد من الإجراءات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أشكر بحرارة الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين بوجه خاص وعلى التزامهما.

تظل حالة الروهينغيا في ولاية راخين تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لفرنسا، وأود أن أشكر الرئاسة الكويتية لمجلس الأمن على تنظيم هذا التبادل المهم للآراء.

وفي هذا السياق، أود أن أتشاطر مع المجلس ثلاثة مسارات تفكير.

يتعلق المجال الأول بالمسألة المحورية المتمثلة في عودة مئات الآلاف من اللاجئين الموجودين حاليا في بنغلاديش. والجهود الكبيرة التي تبذلها بنغلاديش، التي تستضيف ما يقرب من مليون لاجئ، تستحق الثناء والدعم من جانب المجتمع الدولي. إن الاتفاق المبرم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بين بورما وبنغلاديش بشأن عودة اللاجئين، يمثل خطوة أولى صوب عودة اللاجئين الروهينغيا إلى ديارهم طوعا بأمان وكرامة، عندما تسمح الظروف بذلك.

وهنا يجب أن نقر بأن ظروف هذه العودة لم تتحقق وأنه لا يزال يتعين إحراز تقدم كبير. ومن الأهمية بمكان أن يشارك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مشاركة كاملة في هذه المناقشات كجزء من اتفاق ثلاثي مع بورما وبنغلاديش، وأن تكون قادرة على مساعدة البلدين على تنفيذ عملية العودة وفقا للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير في راخين لتعزيز التعمير والمصالحة واحترام حقوق الإنسان، على النحو الموصى به في تقرير اللجنة الاستشارية لراخين، التي يرأسها السيد كوفي عنان.

ثانيا، أود أن أشدد على ضرورة تعزيز التزامنا وضغطنا الجماعي من أجل التنفيذ الكامل للمطالب التي قدمها المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (S/PRST/2017/22). وإذا ما نفذت هذه المطالب تنفيذا فعالا، فإنها ستسهم في تهيئة الظروف الملائمة لعودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين.

وقد كان المطلب الأول هو إنهاء العنف في ولاية راخين. ففي حين يجب الاعتراف بأن مستوى العنف قد انخفض في الآونة الأخيرة، لا يزال المئات من الروهينغيا يفرون من بورما إلى بنغلاديش، ومن بقي منهم هناك ما زال يتعرض للتمييز والتخويف الشديدين. وما زلنا نتلقى تقارير مزعجة عن الظروف المعيشية المروعة لمن بقي منهم. وقد دمرت العديد من القرى وأحرقت بالكامل. لذلك، يجب أن تظل مسألة حماية السكان أولويتنا.

أما المطلب المهم الثاني للمجتمع الدولي فيتمثل في كفالة الوصول الآمن ومن دون عوائق للجهات الفاعلة الإنسانية. فعلى الرغم من حصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبدرجة أقل، برنامج الأغذية العالمي على إمكانية الوصول إلى ولاية راخين، فإن ذلك يظل أقل كثيرا مما يكفي لتحديد وتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية.

وثمة عنصر أساسي ثالث للبيان الرئاسي الذي اعتمد في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. نحن نرحب باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر القرار المتعلق بحقوق الإنسان في بورما (قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٢) وندعو إلى تنفيذه تنفيذا كاملا. وندين الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا تزال ترتكب في بورما، ولا سيما في ولاية راخين.

فقبل أيام قليلة، كشف تحقيق موثق لرويترز عن فظائع غير مقبولة في قرية للروهينغيا – فظائع يمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. والصحفيان اللذان أجريا التحقيق رهن الاحتجاز حاليا. إننا ندعو إلى الإفراج الفوري عنهما، كما نعيد تأكيد التزامنا بحرية الصحافة وحماية الصحفيين، الذين يجب أن يكونوا قادرين على ممارسة مهنتهم بحرية من دون خوف من التعرض للترهيب أو الاعتقال. فاحترام هذه الحريات هو أحد الأسس التي يقوم عليها أي مجتمع ديمقراطي.

ومن الضروري تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. وندعو السلطات البورمية، في ذلك الصدد، إلى التعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار والمقرر الخاص. كما نناشد السلطات البورمية توفير كل ما يمكن من إمكانية وصول لفريق الممثلة الخاصة للأمين العام

المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ولليونيسيف. فحقوق الإنسان تشكل جزءا من الحل، وضمان احترامها الكامل سيساعد على تهيئة الظروف لعودة اللاجئين الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة.

ويقودني ذلك إلى المطلب الأخير للبيان الرئاسي – الذي أشدد عليه مرة أخرى اليوم – وهو التنفيذ الكامل للتوصيات التي وضعتها اللجنة التي يرأسها السيد كوفي عنان. إن بورما تواجه العديد من التحديات. ويمكن القول أن التي تتعلق، من بينها، بالتحول الديمقراطي والمصالحة بين المجتمعات المحلية، التي تجعل بورما بلدا بهذا الثراء والتنوع، هي الأكبر والأهم بالنسبة لمستقبل البلد. ومن شأن المصالحة الوطنية أن تؤدي إلى حل للأزمة في ولاية راخين. وينبغي أن تمنح المواطنة الكاملة وحرية التنقل والوصول المتكافئ إلى الخدمات الأساسية واحترام الحق في الملكية لكل شخص من دون تمييز، بغض النظر عن أصله العرقي أو الديني. إن تقرير لجنة راخين الاستشارية يوفر خارطة طريق للسلطات البورمية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين، ويهيئ الظروف للتعايش المستدام بين الطوائف. وتشجع فرنسا السلطات البورمية على مواصلة تنفيذ تلك التوصيات، بدعم من فريق الخبراء المستقلين المعينين لذلك الغرض.

ويتناول تعليقي الثالث والأخير أهمية أن يظل المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، في حالة تعبئة تامة بشأن ذلك الموضوع. ففي حين تشكل الإجراءات التي اتخذتها السلطات البورمية خطوة أولى، يجب مواصلة ترجمة الالتزامات إلى أفعال. فما زال يتعين إحراز الكثير من التقدم في كل مجال من المجالات المذكورة في البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن الضروري أن يظل المجتمع الدولي، ولا سيما المجلس، متيقظا للغاية ومنخرطا بنشاط. وسيتيح لنا التعيين المقبل لمبعوث خاص للأمين العام تقديم المزيد من الدعم من أجل تحقيق تلك الغاية.

وتعيد فرنسا تأكيد دعمها الكامل للتحول الديمقراطي في بورما وللجهود التي تبذلها الحكومة بقيادة السيدة أونغ سان سو كي في ذلك الصدد. وستواصل فرنسا، في مواجهة المأساة في ولاية راخين، الإصرار، وبخاصة داخل مجلس الأمن على الحاجة الملحة إلى وضع حد للعنف والتمييز ضد طائفة الروهينغيا وإيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى السكان المحتاجين إليها وتيسر العودة الطوعية والمستدامة للاجئين، عندما تكون الظروف مؤاتية. وستواصل فرنسا حوارها مع السلطات البورمية لتحقيق ذلك الغرض، مواصلة للزيارة التي قام بها وزير الخارجية جان – إيف لو دريان إلى بورما، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

السيد ما جاوتشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعت الصين باهتمام إلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما كل من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف ينتشا، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، ولاحظت تقييمهما الإيجابي للتقدم المحرز في ولاية راخين، وللجهود التي تبذلها ميانمار وبنغلاديش. وينبغي التأكيد بشكل كاف على تلك الأنشطة. فالصين جارة صديقة لميانمار وبنغلاديش على السواء. ونحن نولي أهمية كبرى للحالة في ولاية راخين، وقد قدمنا إغاثة إنسانية طارئة للأشخاص المشردين. وقد عملنا، في الوقت نفسه، بنشاط مع الطرفين من أجل دفع الحوار والمشاورات بهدف التوصل إلى حل.

وقد زار وزير خارجية الصين، السيد وانغ يي، بنغلاديش وميانمار، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، واقترح نهجا ثلاثي المراحل لحل المسألة في ولاية راخين. وقد أيدته بالإجماع ميانمار وبنغلاديش. ويسرنا أن نرى أنه يجري تنفيذ بعض النهج. وقد تحقق بصورة أساسية الهدف من المرحلة الأولى، وهو وقف الأعمال العدائية في الميدان واستعادة الاستقرار والنظام. ويتمثل هدف المرحلة الثانية في التماس تدابير مجدية للتوصل إلى

حل للمشكلة من خلال الاتصالات والمشاورات من جانب الطرفين، وهو يجري كذلك المضي به قدما. وتتمثل المرحلة الثالثة في اعتماد التدابير اللازمة لحل الأسباب الجذرية للفقر من خلال التنمية. وإنني على ثقة من أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق قريبا من خلال جهود ميانمار للتخفيف من حدة الفقر في ولاية راخين، مع الدعم القوي من المجتمع الدولي.

إن المشكلة في ولاية راخين بميانمار ذات جذور تاريخية وعرقية ودينية معقدة. ولا يمكن أن تحل بين عشية وضحاها. وقد تم التخفيف من حدة الحالة على الأرض، في الوقت الحاضر، بشكل ملحوظ. فقد نفذت عمليات الإغاثة الإنسانية بشكل نشط. وتواصل ميانمار وبنغلاديش الحوار والمشاورات، وعقدتا اجتماعات لأفرقة العمل المشتركة بشأن الإعادة إلى الوطن، وعملتا مع وكالات الأمم المتحدة.

وقد زارت لجنة راخين الاستشارية ميانمار مؤخرا وأكدت على جهود ميانمار الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها. ودعت ميانمار، في الآونة الأخيرة، البعثات الأجنبية والإعلام إلى ميانمار لزيارة المناطق المتضررة في ولاية راخين. وتعرب الصين عن تقديرها لميانمار وبنغلاديش على تلك الجهود. وقد لاحظت الصين أن عملية إعادة توطين المشردين من ميانمار وبنغلاديش تأخرت في الآونة الأخيرة. ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من أن يراعي، بصورة موضوعية، الصعوبات والتحديات التي واجهتها حكومتا ميانمار وبنغلاديش، والتحلي بالصبر وتقديم الدعم والمساعدة لهما. وكذلك نأمل أن يشجع كلا الطرفين، ميانمار وبنغلاديش، على أن يحلا بصورة ملائمة المشاكل التي نشأت في عملية تنفيذ اتفاقهما من خلال الحوار والمشاورات بغية إعادة النازحين في موعد مبكر.

لقد اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/22) بشأن ولاية راخين.

وفي الوقت الراهن، فإن الحالة في ولاية راخين مستقرة بوجه عام. وما برحت الصين ترى أن الطريقة المناسبة لحل مسألة ولاية راخين تكمن في الجهود الثنائية من جانب ميانمار وبنغلاديش. ولن يكون ذلك الاتفاق قابلا للتنفيذ المستمر إلا بالتوصل إلى تسوية مقبولة لدى كلا البلدين المعنيين، وأن يقترن ذلك بالتفهم والدعم من جميع القطاعات فيهما. وتأمل الصين أن تواصل ميانمار وبنغلاديش اتخاذ الخطوات المناسبة وأن يؤدي مجلس الأمن والمجتمع الدولي دورا بناء في هذه العملية.

وأخيرا، أود أن أؤكد استعدادي للعمل مع جميع الأطراف في تعزيز الجهود المبذولة الرامية إلى المساعدة على استعادة النظام وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في ولاية راخين.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المفوض السامي غراندي والأمين العام المساعد، ينتشا على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين صباح اليوم. وكما أوضحت ملاحظاتها، فإن الحالة في ولاية راخين في ميانمار وبنغلاديش لا تزال مثيرة للقلق الشديد على الرغم من انقضاء ستة أشهر من التشريد الجماعي ابتداء، وأصبحت للأزمة آثار واضحة على السلم والاستقرار الإقليميين. وقد شاطرنا زملاء آخرين في مجلس الأمن في الدعوة إلى عقد هذه الجلسة اليوم لأننا نرى أن من المهم ضمان إبقاء مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره وأن تواصل الأمم المتحدة انخراطها النشط في هذه المسالة.

ولا شك أن قرار الأشخاص الفرار من ديارهم والذهاب في رحلة خطرة لطلب اللجوء في أرض أجنبية يكون مدفوعا دائما بالخوف على نفسه وأسرته. وهو قرار لا يتخذه الأشخاص إلا حين لا تتاح أمامهم أي خيارات أخرى. ولقد سمعنا مباشرة من الذين فروا من منازلهم من جراء العنف والانتهاكات. بيد أننا نعلم أيضا أن اللاجئين يرغبون العودة إلى ديارهم حين يكون ذلك آمنا. ونرحب في ذلك الصدد، نرحب بالترتيب

الثنائي بشأن العودة الطوعية للاجئين الذي تم التوصل إليه بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش. ويجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بما لها من ولاية عالمية بوصفها وكالة دولية للاجئين، أن تشارك مشاركة كاملة في هذه العملية بما في ذلك عن طريق دعم التحقق، وينبغي دعوتها إلى الانضمام إلى الفريق العامل المشترك.

وكما سمعنا هذا الصباح، فما زال اللاجئون من الروهينغيا يصلون إلى بنغلاديش. ومن الواضح أن الوضع في ولاية راخين لا يسمح بعد بعودتهم الطوعية. ولكي تبدأ تلك العملية، فمن الأهمية بمكان ضمان الظروف التي ستمكن عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة تمشيا مع القانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية. ويجب تمكين المفوضية من الوصول إلى ولاية راخين لتقييم الأوضاع الميدانية ودعم عمليات العودة من داخل البلد. وينبغي إيلاء الاهتمام اللازم للاحتياجات الخاصة للناجين من العنف الجنسي والعنف الجنساني، بما في ذلك حاجتهم إلى الحماية خلال عملية العودة. وينبغي أن يتمكن السكان الراغبون في العودة الطوعية إلى مواطنهم الأصلية من فعل ذلك. ويجب تجنب إنشاء مخيمات جديدة أو ترتيبات شبيهة بالمخيمات للأشخاص المشردين داخليا في ولاية راخين. وبالمثل، ينبغي أن تكون مراكز الاستقبال والانتقال مؤقتة، وينبغي أن يسمح للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى بالوصول الكامل إليها.

ولا يزال يتعين تنفيذ البيان الرئاسي لمجلس الأمن الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2017/22) تنفيذا كاملا، بما في ذلك عن طريق ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق. غير أنه لن يكون ممكنا استعادة السلام والاستقرار في ولاية راخين دون معالجة الظروف التي أدت إلى العنف والتشرد أساسا. وهناك حاجة ملحة لبرامج حفظ الأمن والتعمير وأسباب المعيشة التي من شأنها أن تحقق الفائدة لجميع الطوائف في ولاية راخين. ويجب الآن زيادة تنفيذ توصيات تقرير اللجنة الاستشارية لولاية راخين بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين. وسيكون ذلك أمرا حاسما إذا أردنا التصدي للأسباب الجذرية للنزاع: أي تخلف النمو والتمييز. ويجب أن يتضمن التنفيذ عملية حقيقية نحو حقوق المواطنة للروهينغيا. وفي حين تعدُّ إعادة إرساء سيادة القانون أمرا ملحا وشرطا مسبقا للعودة الآمنة والطوعية للمشردين، فلا مناص من المصالحة بين الطوائف في ولاية راخين لتحقيق السلام والتنمية في الأجل الطويل.

وتعد شتى التقارير عن أعمال العنف المنظم والمنسق الممارسة على نطاق واسع مؤشرا قويا على ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية في راخين. ولدينا شعور عميق بالقلق إزاء التقارير الأخيرة عن المقابر الجماعية التي يجب التحقيق فيها على النحو الواجب. ولا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في ولاية راخين، وتجب مساءلة المسؤولين عنها. وتعزز التقارير وعينا بمدى إلحاح التحقيق الشامل في جميع تلك الجرائم. ونحث في ذلك الصدد، ميانمار على التعاون مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان من أجل المساعدة على إثبات وقائع ما حدث في راخين. ونتطلع إلى التقرير الشفوي لبعثة تقصي الحقائق الذي سيقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس. وما لم تتصد سلطات ميانمار للمساءلة هذه حقا، فإنه ينبغي طلب المساعدة من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك عن طريق النظر في إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ونود الإعراب عن شعورنا بالامتنان لحكومة بنغلاديش وشعبها لاستضافتهما السخية لذلك العدد الكبير من اللاجئين. وفي حين ينبغي ألا يدخر أي جهد ممكن لتهيئة الظروف المؤاتية للعودة الطوعية للاجئين، فإنه يجب استمرار التخطيط الطويل الأمد وتقديم الدعم الإنساني للاجئين في بنغلاديش.

وما تزال الظروف متردية في المخيمات ويزداد خطر حدوث أزمة إنسانية في إطار الأزمة القائمة حاليا مع حلول الأمطار الموسمية. ونرحب بالجهود التي تبذلها بنغلاديش والتزامها بتجنب كارثة إنسانية كهذه، وندعو الشركاء الدوليين إلى تقديم المزيد من الدعم الإنساني. ومن الضروري ضمان تقديم الدعم اللازم للمجتمعات المضيفة المتضررة أيضا في سياق تلك الجهود.

وليس هناك شك في أن الحالة في ميانمار لا تزال باعثة على القلق الشديد، وأنها تتطلب إيجاد حلول في المدى القريب وفي الأجل الطويل معا. وندعو حكومة ميانمار إلى التعاون التام مع الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين الذين يعتزمون تقديم المساعدة والقادرين على ذلك بالفعل. وإن السويد والمجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم ميانمار في مسارها نحو تحقيق السلام والديمقراطية والرخاء.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة الهامة، ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء العرضين اللذين قدمهما الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والمفوض السامي فيليبو غراندي.

وتشعر بيرو بالأسف وهي تتابع بقلق بالغ حالة السكان المسلمين الروهنجيا في ميانمار، الناشئة عن موجة من الكراهية والعنف عانوا منها في ولاية راخين الشمالية. وأدت هذه الأزمة في غضون الأشهر الخمسة الماضية إلى تشريد ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ من أولئك السكان إلى بنغلاديش وإنشاء أكبر مخيم للاجئين في العالم. وإذ نرحب بسخاء بنغلاديش وجهودها، فإننا نشعر بالقلق من احتمال أن تؤدي الرياح الموسمية المقبلة إلى تفاقم الوضع وأن تتسبب في مخاطر كارثية وصحية جديدة. ويساورنا القلق أيضا إزاء الصعوبات والتأخير المتكرر في تنفيذ اتفاق العودة إلى الوطن الموقع من كلا البلدين في تشرين الثاني/نوفمبر، وخاصة من عدم تهيئة الظروف اللازمة لضمان عودة اللاجئين بصورة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة. وسوف أركز على نقطتين محددتين نظرا لخطورة الحالة الإنسانية.

أولا، نرى أن التوصيات المقدمة من قبل اللجنة الاستشارية في تشرين الأول/أكتوبر تشكل إطارا مناسبا لضمان ظروف العودة. ومع الدعم الذي تقدمه اللجنة الاستشارية للتنفيذ، يجب على السلطات في ميانمار أن تتصرف على وجه السرعة حتى يصبح ذلك حقيقة ملموسة. وتشمل الخطوات الأخرى الواجب اتخاذها الاعتراف بالمواطنة الكاملة للأفراد من طائفة الروهينغيا وضمان سلامتهم وحقوق ملكيتهم وتنقلهم وحقهم في الاختيار الراشد لمكان عودتهم. ويجب عدم التسامح مطلقا مع التمييز وخطاب الكراهية. وفي إطار عملية السلام والمصالحة الوطنية هذه يجب صون التنوع الإثني والديني والثقافي للبلد إلى جانب حقوق الأقليات. ويجب أن يشمل بناء السلام المستدام أيضا كفالة الحصول على الخدمات الأساسية وإنشاء مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا، نرى أن من الضروري دعم الجهود التي تبذلها ميانمار وبنغلاديش لإنهاء هذه الأزمة الإنسانية المعقدة من جانب المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة. وإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هي الوكالة المختصة والأفضل للعمل في ذلك الصدد. وندعو إلى مشاركتها الكاملة في عملية العودة، من الفهم إلى التنفيذ، تمشيا مع البيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2017/22) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونرى أنه من المهم أن تكفل حكومة ميانمار على سبيل الاستعجال الوصول الكامل وغير المقيد لمفوضية اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى في جميع أنحاء ولاية راخين. ونرى أن من الضروري أن تولي هذه المساعدة اهتماماً خاصاً لاحتياجات النساء والفتيات، ولا سيما الناجيات من العنف الجنسي.

ونرى أن من الأهمية بمكان أن تحقق بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وفقاً للولاية المنوطة بها، في انتهاكات حقوق الإنسان التي أُبلغ عنها من أجل تحديد المسؤولين عنها، ومعاقبة الجناة، ومنع تكرار هذه الأحداث.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المفوض السامي فيليبو غراندي والأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن آخر التطورات في ميانمار وحالة الروهينغيا.

لا تزال حالة اللاجئين الروهينغيا تشكل مصدر قلق بالغ. إن الطابع المعقد للتحدي في ولاية راخين بميانمار واضح جداً وله جذور عميقة. وهذا يعني أن التحديات المجتمعية والإنسانية هائلة. إن معالجة الأسباب الجذرية التي اضطرت الروهينغيا إلى الفرار في المقام الأول لن يكون أمراً سهلاً. ومع ذلك، يجب بذل الجهود بالجدّية المطلوبة في الغرض.

نريد أن نكون مفعمين بالأمل فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتيسير العودة الطوعية للاجئين الروهينغيا تمشياً مع مذكرة التفاهم الموقعة بين حكومتي بنغلاديش وميانمار. ومع ذلك، فمن الواضح أن التحديات هائلة وخاصة لأنها ذات صلة بالمطالب بمعالجة الأسباب الجذرية. وكما قال المفوض السامي غراندي سابقاً، ينطوي ذلك على استعادة الحقوق. وهذا هو السبب في أن علينا تغيير النهج الذي نتبعه في معالجة هذه المسألة. وكما سبق وأن قال بعض الناس، فالاستجابة الدولية التي تتألف بصورة رئيسية من إلقاء اللوم عن المأساة الإنسانية لم يعد يمكن الدفاع عنها. لقد حان الوقت ليجد المجتمع الدولي حلاً عملياً واقعياً.

وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى إنهاء العنف في ولاية راخين وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة والكريمة للاجئين والمشردين، فضلاً عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بالخطوات المتخذة حتى الآن من جانب حكومة ميانمار. ومع ذلك، لا شك في أن هناك الكثير مما ينبغي عمله، لا للتخفيف من معاناة سكان ولاية راخين وإحباطهم فحسب بل وأيضاً لاستيعاب جميع الطوائف وضمان السلام والوئام. ونعتقد أن تعزيز الاتصال والتعاون بين حكومتي بنغلاديش وميانمار يُعتبر حيوياً لضمان تنفيذ الترتيب المتعلق بعودة النازحين من ولاية راخين في ظل ظروف تسودها السلامة والكرامة.

إن دور المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها العاملة في الميدان، فضلاً عن المنظمات الأخرى ومنها رابطة أمم جنوب شرق آسيا، هو أيضاً مهم جداً في دعم تلك الجهود. في نهاية المطاف، وكما قلنا من قبل، فإن الأهم هو معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.

ونعتقد أن تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لولاية راخين سيُسهم بالتأكيد في معالجة العقبات القائمة منذ أمد طويل أمام السلام والتنمية في ولاية راخين. ونثني على الخطوات الأولية التي اتخذتها حكومة ميانمار لكن من الضروري تسريع التنفيذ. هذه مهمة جبّارة، الأمر الذي يتطلب الالتزام المتواصل والتعاون من جانب الحكومة، فضلاً عن دعم من المجتمع الدولي، لكي نكفل في نهاية المطاف معاملة جميع الطوائف دون تمييز، بصرف النظر عن الدين أو الأصل العرقي، ودعم العودة الطوعية والآمنة والكريمة للأشخاص المشردين واللاجئين إلى ديارهم.

وأخيراً، نقدّر المشاركة المستمرة للأمين العام من خلال مساعيه الحميدة. ونعتقد أن زيارة مجلس الأمن إلى كل من بنغلاديش وميانمار قد تكون مفيدة من أجل اكتساب فهم أفضل للحالة على أرض الواقع ولدعم حكومتي البلدين في جهودهما الرامية إلى معالجة حالة اللاجئين الروهينغيا. ونحيط علماً بالإحاطة التي قدمتها الكويت بشأن هذه المسألة، ونأمل أن تتناول الرئاسات المقبلة هذه المسألة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على وضع هذه المسألة شديدة الخطورة على جدول أعمالنا. وأودّ أن أعرب عن تقديري للسيد ينتشا والسيد غراندي على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين.

وسأركز اليوم على ثلاث مسائل: أولاً، الحالة الراهنة في ميانمار؛ ثانياً، كيف يمكن كفالة العودة الآمنة والكريمة والطوعية للروهينغيا؛ وثالثاً، التحديات الإنسانية في المخيمات في كوكس بازار.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى التي أثرتها، بشأن الحالة الراهنة في ميانمار، نستمع في كل أسبوع يمر إلى مزيد من قصص الفظائع المرتكبة ضد شعب الروهينغيا في أعقاب أحداث آب/أغسطس الماضي – قصص مقابر جماعية في قرية ''إن دين''، وهي قرية ساحلية فر كامل سكانها من الروهينغيا البالغ عددهم ٦ ٠٠٠ نسمة؛ وقصص الفتيات الصغيرات اللاتي يقعن ضحايا للعنف الجنسي؛ وقصص الأطفال الذين رأوا والديهم وأشقاءهم يُقتلون واضطروا إلى شق طريقهم نحو السلامة في بنغلاديش؛ وقصص حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص اضطروا إلى الفرار من ديارهم.

وكثيراً ما يجلب لنا الصحفيون هذه القصص. وفي هذا الصدد، كما فعل الآخرون، أود أن أشير إلى محنة الصحفيين ''وا لون'' و''كياو سوي وو'' من وكالة رويترز. لقد احتُجزا كلاهما منذ شهرين فيما كانا يعملان على تقرير عن المقابر الجماعية في ''إن دين''. وندعو حكومة ميانمار إلى احترام حقوقهما. وينبغي الإفراج عنهما الآن. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسمح الحكومة للصحفيين بالعمل باستقلالية ودون تدخل لا موجب له، كما ورد في القرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥). إن حقوق الإنسان الأساسية في خطر، كما قال السيد ينتشا في وقت سابق.

إن الشهادات الأخيرة عن الحالة في ميانمار صادمة. وهي تملي علينا ضرورة التصدي للفظائع الجماعية وإيجاد حل دائم وعادل للمحنة الرهيبة للروهينغيا. ما زالت الأزمة تؤثر على الأمن لا بالنسبة لميانمار فحسب بل وأيضاً لجيرانها. لذلك تستدعي الحالة اهتمام مجلس الأمن الوثيق والمتواصل.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية – العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين. نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومتا ميانمار وبنغلاديش لبناء إطار للعودة في نهاية المطاف. ونشدد على حق جميع اللاجئين في العودة إلى ميانمار. ومع ذلك، فمن الواضح أن الأوضاع في ولاية راخين لا تسمح بعد بالشروع في تلك العملية. لا يمكن أن تجري عمليات العودة إلا إذا كانت طوعية وآمنة وكريمة. إن الرصد المستقل لتلك العملية أمر أساسي لضمان أن تستوفي المعايير الدولية.

وينبغي أن تسمح ميانمار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاضطلاع بدور في عملية الإعادة إلى الوطن. إن إمكانية وصول الأمم المتحدة وغيرها من منظمات المعونة الإنسانية إلى ولاية راخين أساسية للتثبّت مما إذا كانت آمنة بما فيه الكفاية للعودة. ويجب الاستماع أيضاً إلى أصوات الروهينغيا أنفسهم. لا تريد الغالبية العظمى من الروهينغيا العودة بعد. فهم يخشون من تكرار التجاوزات التي أجبرتهم على الفرار.

ويقع أساساً على عاتق سلطات ميانمار ضمان سلامة سكانها. فهي تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية شعبها. ويجب التحقيق بصورة شاملة في العديد من التقارير عن الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من قبل القوات العسكرية، والملاحقة القضائية عليها. ونحن بحاجة أيضاً إلى المساءلة. هذا أمر بالغ الأهمية لضمان الاستقرار في الأجل الطويل في ميانمار. وندعو ميانمار إلى السماح بوصول بعثة تقصي الحقائق. ونشجع ميانمار على قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية عن طريق الانضمام أو الإحالة الذاتية.

ولا بدّ من أن تكون عودة الروهينغيا كريمة ومستدامة. ولذلك لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الراهنة. وندعو ميانمار إلى وضع خطة عمل ملموسة من أجل التنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، التي يرأسها كوفي عنان.

وتقوم الحاجة إلى تحسين الظروف المعيشية وإنهاء التمييز الذي استمر لعقود. يحتاج العائدون إلى الوصول إلى المأوى الملائم، لا في مخيمات، بل في القرى التي فروا منها، ويحتاج الضحايا إلى إعادة تأهيل مناسبة. هذه هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها بشكل فوري.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثالثة: وهي التحديات الإنسانية، ولا سيما الحالة الإنسانية في المخيمات في كوكس بازار. نشيد بالجهود السخية التي تبذلها بنغلاديش لاستقبال اللاجئين على أراضيها وتوفير المأوى لهم. وندرك التحديات الهائلة التي تشكلها الحالة للمجتمعات المحلية المضيفة. وسيواصل المجتمع الدولي التعويل على بنغلاديش، طالما ظلت العودة الآمنة والطوعية والكريمة أمرا مستحيلا. وليس من شأن موسم الأمطار إلا أن يؤدي إلى زيادة التحديات في المخيمات البنغلاديشية. وينبغي لنا جميعا أن نستعد لمساعدة بنغلاديش في التغلب على التحديات، ونحث بنغلاديش على العمل مع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتصدي لها.

وفي الختام، ليتمكن الروهينغيا من العودة إلى ديارهم ومواصلة حياتهم بشكل سلمي ومستدام في ميانمار، ندعو جميع الأطراف إلى العمل على ما يلي: أولا، حل سياسي طويل الأجل يحترم حقوق الأقليات؛ وثانيا، مساءلة مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وثالثا، الوفاء بالشروط المسبقة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئي الروهينغيا؛ رابعا، وفي الوقت نفسه، دعم جهود بنغلادش لإيواء الروهينغيا على أراضيها.

الحالة خطيرة للغاية وينبغي لنا ابقاء هذه المسألة في صدارة جدول أعمال المجلس.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غراندي والسيد ينتشا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ما زالت التقارير الإخبارية الواردة من بورما منذ فترة طويلة وحشية ومحزنة. وبسبب عدم إتاحة حكومة بورما لإمكانية الوصول، لا تخرج سوى بعض التقارير، ولكن تلك التقارير التي تخرج إلى العلن ببساطة مروعة. سردت وكالة الأسوشيتد بريس للأنباء مؤخرا قصة قدير، وهو رجل من الروهينغيا من قرية غو دار بيين. كان قدير وأصدقاؤه الـ ١٤ يختارون فريقهم في لعبة للرياضة البورمية التقليدية حينما بدأت قوات الجيش البورمية في إطلاق النيران. وأفاد الناجون بأن أكثر من ٢٠٠ جندي هاجموا القرية وأحرقوا المنازل وأطلقوا النار على أي شخص لم يتمكن من الفرار. تمكن قدير من الهرب ولكن لم ينج من إطلاق النار إلا هو وصديقين. حينما عاد إلى القرية بعد ستة أيام، وجد قدير زملاءه في الفريق وقد جرى دفنهم جزئيا في مقابر جماعية. وإجمالا أفيد بأن هناك خمس مقابر جماعية.

وتنفي الحكومة البورمية دائما المذابح والمقابر الجماعية وتدعي أنها تحارب الإرهابيين. لكن ما وجده قدير ذلك اليوم يشير إلى أن قوات الجيش تعرف أن ما تفعله خطأ ولا تريد أن يعرف العالم. ومما أصابه بالذعر، لم ير قدير أن أصدقاءه قتلوا فحسب، بل وتعرضت وجوههم للحروق باستخدام مادة حمضية. وشوه بعضهم نتيجة طلقات الرصاص. كما أحرق جنود بورما أيدي القتلى حتى لا يتسنى التعرف على هوية الجثث.

يستحق الصحفيون الذين يعملون في وكالة الأسوشيتد برس للأنباء الذين كشفوا هذه الفظائع شكرنا وإشادتنا. فكتابة تقارير صحفية من بورما ليست بالأمر اليسير ولا الآمن في هذه الأيام. وقد كشف مراسلان صحفيان يعملان في وكالة رويترز للأنباء عن أدلة على وجود مجزرة أخرى ومقبرة جماعية في قرية لصيد الأسماك في أيلول/سبتمبر الماضي ودفعا حريتهما ثمنا لتلك القصة. وكتبا بأن الشرطة أمرت أهل القرية بالاشتراك في أعمال القتل والتمثيل بالجثث والدفن في مقبرة جماعية لـ ١٠ من الروهينغيا من الرجال والفتيان. وقال الشهود إن بعضهم كان لا يزال على قيد الحياة حينما ألقي بهم في المقبرة. وتدعي الشرطة أنها كانت تتصرف دفاعا عن النفس، وأن رجال الروهينغيا هاجموها، ولكن المراسلين الصحفيين جمعا الأدلة، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية، التي تتناقض مع رواية الشرطة. وعن جريمة كتابة تقارير عن الحقيقة، اعتقلت الحكومة البورمية

المراسلين وسجنتهما. ولا يزال الصحفيان مسجونين في بورما دون إمكانية الإفراج عنهما بكفالة. ونطالب بإطلاق سراحهما فورا ودون أية شروط.

وشأنها شأن الجنود في غو دار بيين، أنكرت القوى النافذة في حكومة بورما التطهير العرقي في ولاية راخين. ولكفالة ألا يناقض أحد إنكارها الذي ينافي العقل، تحول دون وصول أي شخص أو أية منظمة إلى ولاية راخين قد تشهد على الفظائع التي ارتكبتها هناك، بما في ذلك مجلس الأمن. والنتيجة أنها تمنع وصول العديد من المنظمات الذي تمس اليوم إليه حاجة المشردين والمتضورين جوعا في بورما.

وحتى قبل بدء أعمال العنف، كان سوء التغذية يمثل مشكلة خطيرة في ولاية راخين، لكن الآن وردت تقارير من الروهينغيا الذين وجدوا ملاذا في بنغلاديش بأن الأعمال العسكرية تقود حملة تجويع متعمدة تجبر المزيد من الأسر على الفرار إلى خارج البلد. تنهب المنازل. ويحرم المزارعون من جني محاصيلهم. وتخطف الفتيات والنساء ويجبرن على الاسترقاق الجنسي.

وقمنا بحث بورما على العمل مع الأمم المتحدة ووكالاتها لتمكين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية من الوصول الفوري ودون عوائق إلى ولاية راخين. ونكرر تلك الدعوة اليوم بمزيد من الإلحاح. إن الحاجة إلى المعونات الإنسانية في بورما ماسة وعاجلة.

لقد احتفل دوليا بقائدة بورما في الماضي لالتزامها بالسلام والتزامها تجاه الإنسانية. وإن كان لهذا الحب للإنسانية وجود في حكومة بورما، يجب عليها أن تتصرف الآن. وأقل ما يمكنها أن تفعله هو السماح للمجموعات الإنسانية بالوصول إلى الذين يعانون. ولا يكلف الحكومة شيئا أن تسمح بوصول الغذاء إلى الجياع والرعاية الطبية للجرحى والخدمات النفسية لضحايا الاعتداء الجنسي. إن العالم يراقب وينتظر من بورما التصرف. ما شهدناه حتى الآن وحشي وهمجي. وما يزيد الأمر سوءا، أنها تتجرأ على توجيه اللوم إلى وسائط الإعلام. إن إمكانية وصول وسائط الإعلام دون عوائق أمر مهم للغاية. والصحفيون، كمراسلي وكالة رويترز المحبوسين، مصدر معلومات لا غنى عنه.

وأدعو أيضا الأمين العام إلى الإسراع بتعيين مبعوث خاص معني ببورما، وأدعو الحكومة البورمية إلى السماح بدخول بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة والمقرر الخاص إلى البلد. بدون وسائط الإعلام وموظفي الأمم المتحدة في بورما لتسليط الضوء على الجرائم التي ترتكب هناك، لا يوجد أمل في تحقيق العدالة للضحايا.

ونعرب عن امتناننا لشعب وحكومة بنغلاديش لاستضافتهم لمئات الآلاف من اللاجئين. وندرك الأعباء الناشئة عن ذلك، ونطلب إلى بنغلاديش مواصلة العمل على نحو وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية لكفالة أن تكون عودة اللاجئين طوعية. ونرجو أن تواصل ضمان الأمن والأمان لمن يختار الانتقال ومن لا يختاره على السواء. لكن، في نهاية المطاف، يتوقف التقدم الحقيقي على إنهاء الإرهاب والقتل. لا يمكننا أن نتوقع ولا ينبغي لنا أن نطلب من اللاجئين العودة إلى بورما حتى يصبح القيام بذلك بأمان أمرا ممكنا. ويجب أن يكونوا على ثقة من أنهم لن يقعوا ضحية لنفس الأهوال التي دفعتهم في المقام الأول إلى الفرار من ديارهم. والآن، ليست لدى هؤلاء اللاجئين تلك الثقة. ويخشى الكثير منهم من العودة إلى بلدهم.

ولدى حكومة بورما – حكومة بورما وحدها – السلطة وعليها الالتزام الأخلاقي لتصحيح ذلك. ويجب عليها تهيئة الظروف لتكفل للاجئين العودة بأمان إلى قراهم وديارهم. وقد عقدت بورما وبنغلاديش مناقشات موضوعية بشأن العودة إلى الوطن، وهذا أمر جيد. لكن يمكننا إقامة الحوارات إلى الأبد وعدم إحراز تقدم، ما دام الجيش والحكومة يواصلان جعل العيش في بورما عقوبة إعدام لشعب الروهينغيا.

وأشعر بالامتنان العميق لزملائي من المملكة المتحدة على تنظيم هذه الجلسة اليوم. هناك قوى كبيرة تعمل ساعية للتستر على الأهوال البشعة التي تحدث في بورما، ولكننا مدينون لكل من الضحايا وبقية شعب بورما بالمطالبة بالشفافية وإمكانية الوصول والمساءلة. يجب علينا احترام شجاعة البوذي المسن في القرية الذي قدم لوكالة رويترز صور الفظائع المروعة في إين دين لأنه كما قال، ”لا أريد أن يحدث ذلك في المستقبل.“ يجب أن نحقق أمله في بورما أفضل، بورما حيث لا يمكن التسامح مع ذلك السلوك ضد أي شخص أو جماعة.

وللأسف قد فشل مجلس الأمن حتى الآن في الاضطلاع بمسؤوليته عن التصرف في مواجهة تهديد واضح للسلام والأمن الدوليين نجم عن الأحداث الأخيرة في شمال ولاية راخين.

لا يمكننا التغاضي عن هذه الحالة. ما حدث ولا يزال يحدث في بورما ليس مقبولا. ويجب على المجلس أن يحمّل القوات العسكرية المسؤولية عن أفعالها ويمارس ضغطا على أونغ سان سو لكي تقرّ بأن تلك الأفعال المروعة تجري في بلدها. لا نريد مزيدا من انتحال الأعذار.

أحض زملائي على اغتنام هذه الفرصة لوضع حدٍ لعجزنا والارتقاء إلى مستوى مسؤولياتنا بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن. وأهيب بجميع الدول أن تنضم إلى الولايات المتحدة لنقوم بأكثر من المطالبة فقط بوضع حد للفظائع في بورما، وأن نتخذ بصورة فعلية الخطوات التي نعرف أنها ضرورية لوضع هذه الأزمة على المسار المفضي إلى حل.

السيد تانو – بوتشو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر السيد ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين عن الحالة الراهنة في ميانمار وعلى العمل الذي يقومان به في إدارة الأزمة في ذلك البلد.

ترحب كوت ديفوار بعقد هذه الجلسة المكرسة للأزمة في ميانمار، البلد الذي تجري فيه إحدى أخطر الأزمات الإنسانية في عصرنا. إذ يقدر اليوم، وجود حوالي ٠٠٠ ٨٨٨ شخص من المشردين داخليا واللاجئين، معظمهم من النساء والأطفال، يواجهون أزمة إنسانية كبرى. إن هذه الحالة تستدعي اهتماما خاصا من المجتمع الدولي، لا سيما من الأمم المتحدة التي يجب أن تتخذ التدابير المناسبة الرامية إلى إيجاد حل دائم ومستدام للمأساة اليومية التي تعيشها شرائح من السكان.

أود أن أبني بياني على ثلاث نقاط رئيسية، وهي بالتحديد: عودة اللاجئين الروهينغيا إلى بلدهم، ومسألة مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وضرورة صون السلام والأمن في المنطقة.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، يرى وفد بلدي أن عودة أبناء شعب الروهينغيا إلى ديارهم الأصلية التزام أخلاقي للمجتمع الدولي. وبناء على ذلك، يساور كوت ديفوار القلق إزاء التطورات الأخيرة المتعلقة باستمرار تدفق السكان من ميانمار إلى بنغلاديش المجاورة. ولذلك يهيب وفد بلدي بالمجتمع الدولي، فضلا عن جميع الجهات الفاعلة الأخرى، العمل من أجل إيجاد حلول ملموسة للأزمة، لا سيما عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة وتيسير العودة الطوعية لجميع المشردين إلى أراضيهم بطريقة كريمة وآمنة عملا بالبيان الرئاسي S/PRST/2017/22 الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بالاتفاق الذي أُبرم في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش بشأن إعادة المشردين من ولاية راخين إلى وطنهم. وبناء على ذلك، يدعو بلدي الآن الدولتين إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة للتنفيذ الفعال والناجح لهذا الاتفاق من أجل رفاه شعب الروهينغيا، ويهيب أيضا بجميع الجهات الفاعلة الأخرى، لا سيما المجتمع الدولي، لدعم هذين البلدين في جهودهما.

يساور بلدي القلق إزاء القيود المفروضة على وصول المساعدة الإنسانية، وعلى حرية التعبير في وسائط الإعلام وحرية حركة المراقبين المستقلين. ومن نافلة القول، إن هذه العقبات تلقي بظلال من الشك على إمكانية العودة الآمنة للاجئين. وعلاوة على ذلك، تثني كوت ديفوار على حكومة بنغلاديش وشعبها على ما يقطعونه من التزام إنساني نحو الذين تضرروا من الأزمة. ويشجع بلدي حكومة ميانمار على بذل مزيد من الجهود لكفالة إحلال السلام والأمن في البلد وتحسين الظروف المعيشية لجميع شرائح السكان. وترحب كوت ديفوار أيضا بالتزام حكومة ميانمار بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، التي يرأسها الأمين العام السابق كوفي عنان. إن الحلول الملموسة لضمان مستقبل مستدام للعائدين لازمة بوصفها جزءا من نهج قائم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في ولاية راخين.

أما فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، فيدين وفد بلدي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، والتحريض على الكراهية الدينية والعرقية والعنف الموجه ضد أبناء مجتمع الروهينغيا. ويساور كوت ديفوار القلق بصورة خاصة إزاء التقارير الأخيرة التي تفيد بقيام القوات المسلحة الحكومية والمليشيات ومجموعات الدفاع عن النفس بإعدام أفراد الروهينغيا بإجراءات موجزة وبغير محاكمة. ويحث بلدي سلطات ميانمار على وقف هذه الأفعال وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

فيما يتعلق بالنقطة الثالثة، ضرورة صون السلام والأمن في المنطقة، يدين وفد بلدي الهجمات التي يشنها جيش إنقاذ أراكان الروهينغيا ضد قوات الأمن في ميانمار. ويساور كوت ديفوار القلق إزاء احتمال قيام المجموعات الإرهابية مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية باستغلال الحالة بحجة التضامن مع المجتمعات المسلمة، مما يؤدي إلى القيام بأنشطة إرهابية مزعزعة للاستقرار.

قبل أن أختتم بياني، يود وفدي أن يشجع على اتباع نهج إقليمي لحل الأزمة. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء في المنطقة، لا سيما بعثة البرلمانيين المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وبالمثل، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدور حاسم في دعم ميانمار في البحث عن السلام والاستقرار، وكذلك في جهود إعادة التعمير الوطنية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تود جمهورية غينيا الاستوائية أن تشكر السيد فيليبو غراندي، المفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا، على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين، للأسف، تعرضان حالة إنسانية مزعجة لشعب الروهينغيا. ويحدونا الأمل في أن تستمر الحالة في التحسن منذ الجلسة التي عقدها المجلس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (انظر S/PV.8085) وقد حثّ فيها المجلس من خلال البيان الرئاسي S/PRST/2017/22، إلى جانب النداءات الأخرى، حكومة ميانمار على كفالة ألاّ يكون هناك مزيد من الاستخدام المفرط للقوة العسكرية ضد ولاية راخين.

أما بالنسبة لجمهورية غينيا الاستوائية، فإنّ مسألة شعب الروهينغيا تعود أصلا إلى أيام الإدارة الاستعمارية في القرن الماضي وتشمل عوامل تاريخية ووطنية ودينية معقدة تتطلب اتباع نهج شامل.

يجب أن تقترن الأهداف الحالية والحلول المؤقتة بالأهداف الطويلة الأجل وبالبحث عن حل يحلل الأسباب الجذرية لما جرى. إن الفقر مصدر رئيسي لعدم الاستقرار والنزاعات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي المزيد من الاهتمام للفقر على المستوى المحلي، وأن يركز على التنمية عن طريق التخفيف من وطأة الفقر والسعي إلى تحقيق السلام من خلال التنمية، بغية التوصل إلى حل نهائي للمشكلة.

إن الصور والتقارير التي نراها بشأن حالة شعب الروهينغيا في ميانمار، مثيرة للقلق حقا ولا يمكن وصفها إلا بأنها تشكل أزمة إنسانية. ووفقا للإحصاءات الأخيرة، هناك ٧٦٠ ٠٠٠ لاجئ من الروهينغيا في بنغلاديش بينما يعاني ١٧٦ ٠٠٠ من الروهينغيا الذين ظلوا في شمال راخين من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ومما لا شك فيه أن معاناة أكثر السكان ضعفا من هذا الوضع الصعب تسبب قلقا بالغا، وتتطلب اتخاذ إجراءات لمساعدة الضحايا.

وفي هذا الصدد، تدعو جمهورية غينيا الإستوائية سلطات ميانمار إلى الاضطلاع بمسؤولياتها والسعي إلى إيجاد حل فوري للأزمة التي يعاني منها سكان الروهينغيا. ويجب النظر في الاتهامات الخطيرة بالتطهير العرقي والفظائع الأخرى بأقصى قدر من الجدية، ويجب فتح تحقيق من أجل تسليط الضوء على الحالة وتقديم مرتكبيها المحتملين للعدالة.

وتشمل مسؤولياتها أيضا ضمان إحلال السلام والأمن في البلد، وخاصة في شمال ولاية راخين. ويعني ذلك التصدي للهجمات الإرهابية المنسوبة إلى مسلحي جيش إنقاذ روهينغيا أراكان، التي ندينها بشدة. وتلتزم حكومة ميانمار بضمان تمتع السكان على نحو كامل بحقوقهم داخل إقليمها.

وفي هذا الصدد، نطلب من سلطات ميانمار اتخاذ خطوات لتهيئة الظروف المناسبة للتعايش السلمي بين جميع الطوائف العرقية والدينية في ولاية راخين، وأن تستعد بالضمانات اللازمة، لاستقبال أولئك الذين يرغبون في العودة إلى أماكن إقامتهم في بلدهم الأصلي. ويجب أن تكون سلطات ميانمار على استعداد لإدارة إمكانية إعادة إدماج العائدين، وأن تكفل حقوقهم وأن تسهم في إعادة البناء. ويجب عليها تكثيف وتعزيز الأنشطة التي تحول دون تصاعد أعمال العنف، واستعادة القانون والنظام في جميع أنحاء البلد، وتهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الطبيعية، وحل مشكلة اللاجئين.

وينبغي لحكومة ميانمار أن تبذل قصارى جهدها للامتثال لتوصيات اللجنة الاستشارية التي يرأسها الأمين العام السابق كوفي عنان، وأن تعمل مع السلطات البنغلاديشية على إعادة المشردين إلى ديارهم في ولاية راخين.

ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التدهور في الحالة وإلى مواصلة الحوار البناء على جميع المستويات دون تسييسه. وهذه هي الطريقة الوحيدة الممكنة لحل المشكلة المعقدة للأقلية المسلمة في ميانمار بصورة شاملة. وتؤيد غينيا الاستوائية جميع الجهود الرامية إلى تيسير التفاعل بين الأديان داخل البلد بإشراك الزعماء الروحيين لجميع الأديان.

ونحيط علما بإسهامات وإجراءات بنغلاديش التي تقدم، رغم الصعوبات التي تواجهها، المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وترحب بالمحتاجين. وتعرب غينيا الاستوائية عن تقديرها البالغ لكرم بنغلاديش وجهودها وإسهاماتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة إضافية إلى بنغلاديش على نحو يتناسب مع احتياجاتها.

وتعتقد جمهورية غينيا الاستوائية أنه، من أجل التوصل إلى حل منسق فيما يخص الحركة الجماعية للسكان عبر الحدود بين ميانمار وبنغلاديش، يجب علينا أولا أن نكفل التعاون الحقيقي للبلدين. وقد اجتمع الطرفان عدة مرات ومن المتوقع أن يوقعا على اتفاقية لإعادة اللاجئين تهدف إلى التوصل إلى حل مقبول لكلا الطرفين. ويجب أن تعالج بنغلاديش وميانمار هذه المسألة بشكل واف عبر القنوات الثنائية.

ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يوفرا الظروف المناسبة لتهيئة بيئة ملائمة لتعزيز المشاورات الثنائية بين بنغلاديش وميانمار. ونحن مقتنعون بأن بنغلاديش وميانمار ستتمكنان، بدعم ومساعدة من المجتمع الدولي، من تحسين الحالة وإيجاد سبل لحل المشكلة عن طريق التفاوض.

وأود أن أختتم ملاحظاتي بالنيابة عن غينيا الاستوائية بالإشارة إلى عرض مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين دعم حكومتي ميانمار وبنغلاديش وعلى اللاجئين، من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل يعود بالنفع على اللاجئين، وسلطات البلدين، والمجتمع المضيف في بنغلاديش وجميع المجتمعات المحلية في ولاية راخين. ومن شأن أساليب تنفيذ الاتفاق، التي ينبغي أن توضع وفقا للمعايير الدولية، الإسهام إلى حد كبير في حل المشكلة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، السيد ميروسلاف جينكا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

يساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية لشعب الروهينغيا المشرد. ويتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية لكل من مخيمات اللاجئين الروهينغيا الموجودين في بنغلاديش ومؤسسات ميانمار التي تقدم المساعدة لولاية راخين.

ونود أن نرى تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، المقرر تقديمه في شهر آذار/مارس. غير أننا نأسف لعدم السماح لبعثة تقصي الحقائق بزيارة البلد. وبينما نقدر الاتفاق المتعلق بالعودة الطوعية لشعب الروهينغيا، ونفهم الرغبة في السير بسرعة، فإننا لا نستطيع أن نؤيد سوى العودة الآمنة والطوعية والكريمة. ونحن نفهم أنه في هذه اللحظة، للأسف، لا توجد شروط على أرض الواقع لتلك العودة. ومع ذلك، فإن حكومة ميانمار مسؤولة عن ضمان أن يكون للمشردين الروهينغيا مكان آمن للعودة والعيش في سلام. ونعتقد أن المساعدة الإنسانية الأجنبية ستكون أساسية من أجل الوفاء بهذا الالتزام.

ونرى أن توصيات اللجنة الاستشارية لراخين لا تزال أساسية لمعالجة الحالة الراهنة المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان والتنمية والأزمة الإنسانية في ولاية راخين. ونأمل أن تنفذها الحكومة دون إبطاء.

وتظل بولندا على أهبة الاستعداد، من خلال منظومة الأمم المتحدة الجديدة، لتوفير المساعدة اللازمة للتوصل إلى حل طويل الأجل للأزمة لما في خير جميع الطوائف في ولاية راخين. ويساورنا قلق عميق إزاء الأنباء الواردة عن وجود مقابر جماعية لم يبلغ عنها سابقا بالقرب من قرية غودار بيين. ويجب علينا أن نظل مركزين على التأكيد على تقديم مرتكبي تلك الأعمال الإجرامية للمساءلة. ونحث سلطات ميانمار على التعاون مع تحقيقات مستقلة وموثوقة في الادعاءات بارتكاب فظائع في ولاية راخين.

ففي مثل هذه الحالات، تعاني أشد الفئات ضعفا أكثر من غيرها. إن حالة النساء والأطفال الروهينغيا مفجعة. ونحن نحث الحكومة على الامتثال الكامل لخطة عملها الوطنية للتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ولا سيما من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال أو استخدامهم في الجيش الوطني. ونحث السلطات، علاوة على ذلك، على إتاحة وصول فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة إلى الجماعات المسلحة المدرجة في تقرير الأمين العام (S/2017/1099).

ونود أن نشير،في ضوء هذه الظروف، إلى أهمية حرية الصحافة وضرورة الامتثال للقرار ٢٢٢٢ (٢٠١٥) بشأن حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة. وأشدد على أن بولندا والاتحاد الأوروبي ملتزمان التزاما قويا بدعم التحول الديمقراطي والسلام والمصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ميانمار.

وأود أن أشكر وأشيد بحكومة بنغلاديش وأبناء شعبها، الذين فتحوا حدودهم ومنازلهم بتوفير الإغاثة والملاذ لطائفة

الروهينغيا. كما أود أن أكرر ما قيل في هذه القاعة مرات عديدة، وهو أن التاريخ سيحكم على أعمالنا وعلى تقاعسنا.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أعبر عن عميق مشاعر التعاطف والتعازي، باسم وفد كازاخستان، لوفد الاتحاد الروسي، وكذلك لأسر ضحايا حادث تحطم الطائرة بالقرب من موسكو يوم الأحد، ١١ شباط/فبراير، الذي أسفر عن إزهاق أرواح جميع الركاب الـ ٦٥ والطاقم المتألف من ستة أفراد الذين كانوا على متنها.

وأشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف ينتشا، على موافاتنا بآخر المستجدات بشأن التطورات الأخيرة في ميانمار ومحنة اللاجئين الروهينغيا الذين فروا إلى بنغلاديش. ويود وفد بلدي، في البداية، أن يعرب عن بالغ قلقه إزاء معاملة حكومة ميانمار اللاإنسانية للسكان الروهينغيا ولتباطئها في التصدي للأسباب الجذرية للمشكلة.

وقد أحاط وفد بلدي علما بالتوقيع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، على مذكرة التفاهم بين ميانمار وبنغلاديش بشأن العودة الطوعية للاجئين إلى ميانمار. كما نشيد بالعمل الذي أنجزه الفريق العامل المشترك بين ميانمار وبنغلاديش بشأن تنفيذ المذكرة، مع بدء الجدول الزمني لعودة اللاجئين في ٢٣ كانون الثاني/يناير، المصمم ليعمل على مدى فترة سنتين. غير أن عملية الإعادة إلى الوطن تم تأجيلها ءبسبب صعوبات في تجميع قائمة بالأشخاص الذين يتعين إعادتهم إلى وطنهم والتحقق منها، ولانعدام الضمانات اللازمة للعائدين المحتملين.

ونحن نرى قيمة في طلب بنغلاديش بأن تشارك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التحقق من عملية إعادة التوطين لضمان استيفاء الشروط في الميدان لعودة اللاجئين. فاللاجئون الروهينغيا لا يستأمنون أو يثقون في صدق إجراءات سلطات ميانمار. وبالفعل، لا يمكن أن يكون هناك أي حل دائم لعودة اللاجئين الروهينغيا من دون معالجة المسائل المتعلقة باستعادة حقوقهم وحرياتهم، بما في ذلك الحصول على التعليم والعمل وحرية التنقل وإيجاد مسار نحو حل عادل ومستدام لمسألة الجنسية.

وأعيد التأكيد على أن كازاخستان تعتقد اعتقادا راسخا بأن وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المتضررين أمر حاسم في ميانمار. ولذلك، فإننا ندعو حكومة ميانمار إلى السماح بالوصول الآمن من دون عوائق لوكالات الأمم المتحدة التي يمكن أن تساعد على توفير المساعدة الطارئة وعلى التخفيف من معاناة السكان الضحايا. وتثني كازاخستان على الجهود التي تبذلها المفوضية، التي نقلت جوا ١ ٥٠٠ طن متري من المساعدات المنقذة للحياة إلى بنغلاديش لمساعدة ٢٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين، وساعدت على إنشاء مرفق لتوسعة مخيم كوتوبالونغ للاجئين، وهو موقع جديد قرب مخيم كوتوبالونغ للاجئين.

ونشيد بضيافة حكومة بنغلاديش، التي تساعد اللاجئين وتمنحهم المأوى والرعاية الطبية والغذاء وغيرها من أشكال المساعدة. كما نجد في تقديم الدول الأخرى والمنظمات الدولية والأفراد يد العون للمحتاجين، بغض النظر عن بعد المسافة أو اختلاف الآراء أو الدين، أمرا ملهما جدا. وقد خصصت حكومة كازاخستان نصف مليون دولار من المساعدات الإنسانية الرسمية للاجئين الروهينغيا من ميانمار في بنغلاديش.

وننوه بالجهود التي تبذلها حكومة ميانمار من أجل تحقيق استقرار الحالة في ولاية راخين وتنظيم زيارة لأعضاء السلك الدبلوماسي المقيمين في ميانمار إلى مراكز الاستقبال في تونغ بيو ليتوي ونغا خو يا، علاوة على مركز للعبور، وجميعها تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح. وتعرب كازاخستان، في الوقت نفسه، عن قلقها العميق إزاء الكشف عن مقابر جماعية في البلد. ويجب الإفراج عن الصحفيين اللذين أوردا التقرير عن

القبور والسماح لهما بالعمل بحرية. ونحيط علما كذلك بالبيان الذي أدلى به المتحدث باسم حكومة ميانمار بأن ''إجراءات وفقا للقانون'' ستتخذ ضد أولئك الأفراد من قوات الأمن الذين قتلوا ١٠ من الرجال الروهينغيا في شمالي ولاية راخين في قرية إن دن.

ويعتقد وفد بلدي أن من الضروري أن تجري حكومة ميانمار تحقيقات موثوقة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويتعين تنظيم بعثة لتقصي الحقائق تتبع للأمم المتحدة من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. ولا يمكننا أن نتوقع أن يكون للروهينغيا الثقة التي يحتاجون إليها للعودة إلى ديارهم، ولأن يعاد بناء الثقة بين جميع الطوائف على الصعيد الوطني، وبالتالي منع تكرار هذا النوع من العنف في المستقبل، إلا من خلال الكشف الكامل عن الفظائع التي ارتكبت وباتخاذ إجراء ضد المسؤولين عن ذلك. وأخيرا، يرى وفد بلدي أن توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين قيمة وأن تنفيذها بالكامل سيكون ضروريا لاستعادة الوئام والسلام المستدام والاستقرار والازدهار بين الطوائف في ولاية راخين.

السيد إينتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيد ميروسلاف ينتشا، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة في ولاية راخين في جمهورية اتحاد ميانمار.

إننا نعيد تأكيد قلقنا البالغ، على الرغم من بعض التطورات الإيجابية على الأرض، إزاء الآثار المستمرة الناجمة عن أعمال العنف المرتكبة في آب/أغسطس ٢٠١٧ ضد عدة مجموعات من الأقليات العرقية في ولاية راخين، ولا سيما ضد مجموعة المسلمين الإثنية، الروهينغيا. لقد فوجئنا أنه وفقا لتقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، زاد عدد اللاجئين من ٠٠٠ ٦٤٠ إلى ٠٠٠ ٦٨٨، الأمر الذي يعني أنه، منذ آخر مرة نظر فيها مجلس الأمن في الحالة، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر S/2017/8133)، أجبر ٠٠٠ ٤٨ شخص على الفرار إلى بنغلاديش نتيجة لانعدام الظروف التي من شأنها ضمان الأمن والاستقرار في ميانمار.

وتنطوي هذه الزيادة في عدد النازحين واللاجئين على تحد أكثر خطورة، في ضوء الحالة المزرية التي يجب أن يكون قد تعرض لها هؤلاء الأشخاص، مع الأخذ في الاعتبار أن مخيمات اللاجئين في بنغلاديش تقع تحت رحمة أحداث مناخية محتملة كالفيضانات أو الانهيارات الأرضية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المعقدة أصلا. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال تفشي الدفتريا في مخيمات اللاجئين في بلدة كوكس بازار في بنغلاديش مسألة تثير القلق، إذ أن منظمة الصحة العالمية قد أفادت بأنها قد سجلت أكثر من ٠٠٠ ٥ حالة سريرية و ٠٠٠ ٣٧ حالة وفاة حتى يوم ٣ شباط/فبراير من هذا العام.

ومن الأهمية بمكان – علاوة على ذلك، وبغية منع تفاقم الأوضاع – كفالة وصول واسع النطاق وغير مقيد للمساعدة الإنسانية لجميع البلدان التي يوجد فيها أشخاص مشردون داخليا؛ ولذلك، فإننا ندعو الأطراف المعنية، ولا سيما حكومة ميانمار، إلى الوفاء بالتزاماتها.

وفي هذا الصدد، نريد أن نؤكد على الاستعداد الأولي الذي أبدته حكومة ميانمار للعمل مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، ونحثها على مواصلة توسيع جهودها التنسيقية بدرجة كبيرة.

وقد أحطنا علما بالاتفاقات الموقعة بين حكومتي ميانمار وبنغلاديش في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام بهدف بدء عملية عودة اللاجئين الروهينغيا، فضلا عن التنسيق الذي شرع فيه البلدان بشأن تبادل المعلومات والوثائق اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ومع

ذلك، نرى أنه سيكون من الضروري كفالة تهيئة الظروف التي تمكن اللاجئين من العودة بصورة طوعية ومستنيرة وكريمة وآمنة ودائمة إلى مواطنهم الأصلية، والتأكد تماما من عدم تكرار الظروف التي من شأنها أن تجعل عودتهم تنطوي على عزلهم وحصرهم في مناطق لا ينتمون إليها.

ونريد أن نشدد على الجهود التي تبذلها اللجنة الوزارية المعنية بميانمار لبدء العمل في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين، ونشجعها على مواصلة بذل قصارى جهودها للامتثال لهذه التوصيات وتحقيق نتائج ملموسة ودائمة. وفي هذا الصدد، ندعو مجددا إلى استمرار وتكثيف التحقيقات اللازمة لتحديد المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد السكان الروهينغيا وتقديم مرتكبيها إلى العدالة لمحاسبتهم على أفعالهم دون أي إفلات من العقاب، على نحو ما أكده المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2017/22).

وتود بوليفيا أن تؤكد مرة أخرى عدم وجود بديل للحوار لحل هذه الأزمة. ولذلك، يجب أن تبذل جميع الأطراف كل جهودها لتنفيذ استراتيجيات تفضي إلى التفاوض والوساطة والتشاور وممارسة المساعي الحميدة والامتناع عن اللجوء إلى الخطاب الذي قد يثير المواجهة أو العنف. ونؤكد أيضا أنه إذا أردنا إيجاد حل مستقر ومستدام لهذه المسألة، يجب أن ننظر في الأسباب الجذرية للنزاع.

أخيرا، يود وفد بلدي أن يبرز ما أظهرته حكومة وشعب بنغلاديش من استعداد وروح أخوة في التعامل مع هذه الأزمة. وندعو المنظمات الإقليمية، والمجتمع الدولي بصفة عامة، إلى مواصلة تعاونهما القيم في الجهود الرامية إلى حل هذه الحالة الحساسة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للسيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على إحاطتيهما الموضوعيتين. إن المواضيع المعقدة والمتعددة الجوانب التي تطرقا إليها تتطلب اتباع المجتمع الدولي لنهج متسق وشاق وإجراء الخبراء لدراسة وافية وغير منحازة بشأنها. وأي عبارات تنطوي على الوصم أو محاولات لاستخدام تقارير إعلامية متناقضة وغير موضوعية، كثيرا ما يجري إعدادها على عجل، لتحديد المذنبين وإدانتهم لن تؤدي إلا إلى زيادة صعوبة توصلنا إلى حل.

ونحن نرى أن الحالة في منطقة راخين الوطنية، بما في ذلك أجزاؤها الشمالية المتاخمة لبنغلاديش، ما زالت صعبة ولكنها عموما تحت السيطرة. وقد أسهمت خطط سلطات ميانمار لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هناك إسهاما كبيرا في ذلك، حيث يجري اتخاذ خطوات من أجل إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في المنطقة. وفي بلدة مونغداو، على وجه الخصوص، أعيد فتح السوق المركزية التي تضم أكثر من ٤٠٠ منفذ تجاري وجرى تركيب ١٦ كاميرا للمراقبة بالفيديو لأغراض التأمين والرصد. ومن المهم الإشارة إلى أن السلطات المركزية والإقليمية تعطي الأولوية لبناء المساكن وتحديث الطرق والهياكل الأساسية للنقل. وفي شمال ولاية راخين، بُني مركز عبور ومركزا استقبال لاستقبال اللاجئين، تضم مجتمعة ٦٤٠ وحدة إيواء يمكن أن توفر مسكنا مؤقتا لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ.

وبخصوص اهتمام المجتمع الدولي بالجهود المبذولة في نايبيداو لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية بقيادة كوفي عنان، نشيد بعمل فريق المستشارين المنشأ في إطار اللجنة الوزارية المعنية بميانمار بقيادة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية سابقا في تايلند، سوراكيارت ساثيراثاي.

ويمثل توسيع نطاق إمكانية وصول المراقبين الأجانب إلى ولاية راخين خطوة إيجابية. وعلى وجه الخصوص، زارت عدة مجموعات من الصحفيين المنطقة في الأسابيع الأخيرة، بما في

ذلك موظفون في التلفزيون الروسي. وفي ٦ شباط/فبراير، زار ممثلو الدول المجاورة راخين، ونظمت السلطات زيارة مماثلة لممثلي السلك الدبلوماسي المحلي في ٩ شباط/فبراير، حيث زاروا منطقة كانين تشاونغ الاقتصادية الخاصة ومستوطنة نغاكونيا، فضلا عن معسكرات عبور واستقبال اللاجئين. بل وجرى حتى الترتيب لزيارة تفقدية للمنطقة الحدودية للمجموعة الأولى من تلك المجموعات.

لا تزال الحالة المتعلقة بإعادة اللاجئين صعبة للغاية، ولكننا نرى بعض العلامات الإيجابية بهذا الخصوص أيضا. وننوه بالخطوات التي اتخذتها نايبيداو ودكا لتنفيذ اتفاقهما، الموقع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بشأن برنامج عودة النازحين من راخين، بما في ذلك عقد أول اجتماع للفريق العامل الثنائي يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير واعتماده خطة لعودة المسلمين الذين فروا إلى بنغلاديش. ونرى أن تلك الوثيقة ترسي الأساس لحل أصعب المسائل المتصلة بعودة اللاجئين إلى ميانمار. ونعتقد أنه في ظل الظروف الراهنة، من المهم تيسير تسوية الحالة في راخين، مع التركيز على توفير مساعدة عملية لحكومتي ميانمار وبنغلاديش بروح من المساواة والاحترام المتبادل. ونود أن نشدد على أن حالة اللاجئين من ميانمار مسألة من مسائل العلاقات الثنائية بين ميانمار وبنغلاديش، ينبغي حلها عن طريق المشاورات المناسبة. وندرك أن سلطات دكا تتحمل عبئا هائلا في ما يتعلق بإيواء واستضافة هذا العدد الهائل من اللاجئين الموجودين على أراضيها، وهي مهمة تفوق قدرات أي بلد بمفرده. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي تقديم كل الدعم الذي تحتاجه بنغلاديش في هذا المجال.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء محاولات تأخير حل مسألة الإعادة إلى الوطن بذريعة أن ميانمار لم توفر الشروط اللازمة للعودة الآمنة والكريمة والمستدامة ولإعادة توطين العائدين. وغني عن البيان أن ظروفهم المعيشة يجب أن تتماشى مع المعايير الإنسانية، ولكننا لا نقبل حجج أولئك الذين يخلقون عقبات مصطنعة أمام العملية ويحرضون اللاجئين من خلال تأجيج قلقهم. وسنواصل حث جميع الأطراف على الامتناع عن العنف والتأكيد على أهمية احترام سيادة ميانمار والعمل من أجل حل المشاكل المعقدة والمتعددة المستويات في راخين بالوسائل السياسية حصرا، وذلك من خلال الحوار بين نايبيداو ودكا وبين ممثلي جميع القوميات والأديان.

الرئيس: أشكر ممثل روسيا على بيانه والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثل الكويت. في البداية نعرب عن تعازينا القلبية لأسر الضحايا ولشعب وحكومة روسيا على الحادث المأساوي الذي وقع قرب موسكو يوم الأحد الماضي. ونشكر السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد فيليبو غراندي، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطتيهما.

يتابع العالم مجريات جلستنا اليوم في مجلس الأمن وهو يتوقع منّا أن نستمر في موقفنا المبدئي، الداعم لمبادئ القانون الدولي والقيم الإنسانية فوق أي اعتبارات سياسية، للتعامل مع واحدة من أسوأ الكوارث التي عرفها تاريخنا المعاصر، تلك الكارثة التي لا تزال تعيشها أقلية الروهينغيا ذات الأغلبية المسلمة،

والتي أسفرت عن مقتل العديد من الأبرياء ونزوح مئات الآلاف نتيجة لاضطهادهم وتشريدهم القسري بما يمكن وصفه تطهيراً عرقياً. إن دولة الكويت تدين وتستنكر هذه الأعمال المنافية للأعراف والقوانين الدولية التي شهدتها ولاية راخين في ميانمار منذ شهر آب/أغسطس الماضي، والتي أدت إلى نزوح قرابة ٦٥٠ ٠٠٠ شخص من أقلية الروهينغيا. ونؤكد هنا على ضرورة تحمل حكومة ميانمار لمسؤولياتها الرئيسية عن حماية سكانها وضمان عدم استخدام القوة العسكرية المفرطة.

كما لا يفوتني أن أعرب عن تقدير بلادي لما تقوم به حكومة بنغلاديش من جهود كبيرة في استضافة هؤلاء الأبرياء على أراضيها. لقد شاركت دولة الكويت في شهر تشرين الأول/

أكتوبر من العام الماضي برئاسة مشتركة لمؤتمر المانحين لأزمة لاجئي الروهينغيا، وأعلنت عن تبرعها بمبلغ ١٥ مليون دولار. إن هذا المبلغ الذي ساهمت فيه الجهات الرسمية والشعبية يأتي ضمن المساعي الكويتية للتخفيف من حدة المأساة واستجابة للجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من معاناة لاجئي الروهينغيا.

فقد وضعت هذه الكارثة جيلاً كاملاً من الأطفال في دروب الضياع من دون تعليم يحدد مسار مستقبلهم، وبلا خدمات طبية ترعى صحتهم، بالإضافة إلى الدمار الهائل الذي لحق بمنازلهم ومناطقهم وديارهم.

منذ أن أصدر المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2017/22 في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ونحن نواصل متابعتنا عن كثب للتطورات الجارية في ميانمار. وقد أحطنا علماً بالاتفاقيات الثلاث الموقعة بين بنغلاديش وميانمار، التي تهدف إلى العودة الطوعية للاجئين إلى ديارهم. إن تلك العودة الطوعية لا يمكن لها أن تبدأ إلا بعد اتخاذ إجراءات إضافية وواضحة تستند إلى بناء الثقة لضمان عودة آمنة وحياة كريمة في ولاية راخين. وأود أن أشير هنا إلى بعض من تلك الإجراءات التي ينبغي اتخاذها قبل العودة الطوعية للاجئين.

اتخاذ حكومة ميانمار جميع التدابير الكفيلة بإنهاء العنف فوراً ومنع الاستخدام المفرط للقوة بحق المدنيين. الامتناع عن إنشاء مخيمات جديدة للنازحين في شمال ولاية راخين. اتخاذ جميع التدابير لمحاربة التحريض على العنف أو الكراهية، واستعادة السلام والوئام بين الطوائف في ظل سيادة القانون. السماح بدخول وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها، والسماح لجميع من هم في ولاية راخين بحرية التحرك بشكل آمن ودون عوائق. إشراك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المحادثات الثنائية بين ميانمار وبنغلاديش.

هذه بعض من الإجراءات التي نرى من الأهمية بمكان اتخاذها قبل عودة اللاجئين إلى موطنهم الأصلي. كما نرى أنه من الضروري أيضاً أن تلحق بتلك الإجراءات ترتيبات أخرى، من أهمها دعوة حكومة ميانمار إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل استتباب السلم والوئام بين الطوائف عن طريق الحوار ومن خلال عملية وطنية شاملة للسلام والمصالحة تنخرط فيها كافة شرائح المجتمع في ميانمار. ثانياً، القضاء على الأسباب الجذرية لمحنة أقلية الروهينغيا دون تمييز وبصرف النظر عن العرق أو الدين، ومنحهم حقهم الأصيل في الجنسية، على نحو ما أكدته الجمعية العامة في قرارها (القرار ٢٤٨/٧٢) بمنح حقوق المواطنة الكاملة لأقلية الروهينغيا.

وختاماً، أود أن أنهي بياني اليوم بآية من القرآن الكريم، يقول الله عز وجل:

”يا أيها الناس إنَّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير“. (سورة الحجرات، الآية ١٣)

تؤكد الآية الكريمة بأن الإسلام دين محبة وسلام، وتفتح أبواب الوحدة الإنسانية، بعيداً عن التعصب للجنس أو اللون أو اللغة. فقد نتكلم فيما بيننا هنا بلغات مختلفة، أو قد يكون لدينا عادات أو آراء متباينة، ولكن بمجرد أن نجلس هنا فإننا نصبح جميعاً مسؤولين عن صون السلم والأمن الدوليين. إن للمجلس مواقف تاريخية لا تُنسى، عندما يكون متحداً. وأدعوكم جميعاً أن نظهر مرة أخرى قدرتنا على التغلب على أية انقسامات سياسية وتكثيف جهودنا نحو اتخاذ إجراءات وقرارات تمنح هؤلاء الأبرياء فرصة العيش وتوفير حياة آمنة وحرة وكريمة لهم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ميانمار.

السيد سوان (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للمشاركة في هذه الجلسة. ويود وفد بلدي أن يهنئكم على

رئاسة الكويت للمجلس. وأنا على ثقة بأن مناقشات المجلس الهامة، في ظل قيادتكم القديرة، ستؤتي نتائج مثمرة. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا.

كما أود أن أشكر السيد ميروسلاف ينتشا والمفوض السامي غراندي على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن الحالة في ميانمار.

ونعرب عن تقديرنا للنهج البناء الذي اعتمده الأمين العام والأمم المتحدة في مشاركتنا. وسنواصل التعاون مع الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن الزيارة التي قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام باتن إلى ميانمار في كانون الأول/ديسمبر الماضي كانت إيجابية جداً. ونحن نعمل بشكل وثيق مع مكتبها للمزيد من التعاون.

ويعمل وفد بلدي على البقاء على اتصال وثيق مع أعضاء المجلس وكذلك مع الأمانة العامة للحفاظ على شراكة بناءة بروح من التعاون.

ومنذ صدور البيان الرئاسي بشأن الحالة في ميانمار في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (S/PRST/2017/22)، اتخذت ميانمار خطوات جبارة صوب استعادة سيادة القانون، والسلام، والاستقرار، والأعمال التحضيرية اللازمة لإعادة النازحين من منطقة مونغداو إلى وطنهم. إن تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين قد اكتسبت زخماً في عملية تعزيز السلام المستدام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين.

وقد أحرزت ميانمار وبنغلاديش تقدماً كبيراً في الجهود الثنائية لإعادة النازحين إلى وطنهم. وبعد التوقيع في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على مذكرة التفاهم بشأن الاتفاق المتعلق بعودة النازحين، في كانون ١٩ الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تم التوقيع على الشروط المرجعية للفريق العامل المشترك؛ وعُقد أول اجتماع للفريق يوم ١٥ كانون الثاني/يناير. ووقّع الجانبان على الترتيب المادي لاتفاق العودة إلى الوطن في ١٦ كانون الثاني/يناير. ووفقاً لهذا الاتفاق، كان من المقرر أن تبدأ عملية العودة إلى الوطن في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وسيُستقبل العائدون في مركزي استقبال ومن ثم يتم استيعابهم مؤقتاً في مخيم قبل التوطين الدائم.

وكخطوة أولية، ستستقبل ميانمار ٣٠٠ من العائدين يومياً لضمان العودة السلسة والآمنة. وسيتم زيادة العدد استناداً إلى التقدم المحرز في العودة وسيتم استعراضه في غضون ثلاثة أشهر. يمكن أن يزداد عدد مخيمات العبور ومراكز الاستقبال على أساس الشروط مع تقدم عملية العودة إلى الوطن.

وفي عملية العودة إلى الوطن، ستستفيد ميانمار من خدمات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حسب الحاجة وفي الوقت المناسب. وفي الآونة الأخيرة، في ٥ و ٦ شباط/فبراير، عقدت المفوضية حلقة العمل الثانية بشأن العودة الطوعية إلى الوطن في ميانمار.

وسعياً إلى التعجيل بتنفيذ عملية العودة إلى الوطن، قدمت ميانمار إلى بنغلاديش قائمة بـ ٥٠٠ من الهندوس و ٧٥٠ من المسلمين، تم التحقق من أنهم من سكان ميانمار، لإدراجهم في الدفعة الأولى من العودة إلى الوطن.

وبالإضافة إلى ذلك، في ٣٠ كانون الثاني/يناير، قدّمت وزارة خارجية ميانمار إلى الجانب البنغالي معلومات بشأن خطة لإعادة التوطين، وتوفير أسباب المعيشة، والحصول على الخدمات الأساسية، وترتيبات السلامة للتحقق من العائدين.

لقد قمنا بالتحضيرات اللازمة ونحن الآن على استعداد لاستقبال المجموعة الأولى من العائدين. وسنواصل العمل بالتشاور والتعاون الوثيقين مع بنغلاديش من أجل العودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين داخلياً وفقاً للاتفاق الثنائي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن وزير الداخلية في ميانمار سيزور بنغلاديش في ١٥ شباط/فبراير لمناقشة المسائل

المتصلة بالتعاون في مجال الإعادة إلى الوطن وإيجاد حل لمشكلة الأشخاص العالقين على خطر الصفر من الحدود مع نظيره. كما سيلتقي المسؤولون من جانبي الحدود على الحدود في نفس اليوم لتشجيع الأشخاص على العودة إلى قراهم، لأن بناء المساكن على خط الحدود المشترك محظور بموجب اتفاق الحدود. ونقدر علاقة حسن الجوار التقليدية مع بنغلاديش، ونحن على ثقة بأننا سنتمكن من التغلب على جميع المشاكل الناشئة بين الجارتين بروح من الصداقة والتعاون.

وفي الأيام الأخيرة، منح أعضاء السلك الدبلوماسي وممثلو وكالات الأمم المتحدة – بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي – إمكانية الوصول إلى مناطق مونغداو لرصد الأعمال التحضيرية للإعادة إلى الوطن والحالة في الميدان. وقد نظمت الحكومة رحلة لمدة يوم لجميع أعضاء السلك الدبلوماسي المقيمين في ميانمار، بمن في ذلك ممثلو وكالات الأمم المتحدة، إلى ولاية راخين في ثلاث مجموعات. وقد زارت المجموعة الأولى والثانية المنطقة في ٦ و ٩ شباط/فبراير، على الترتيب. وستقوم المجموعة الثالثة بالزيارة في ١٥ شباط/فبراير. كما قامت الشخصيات البارزة الزائرة، مثل وزير خارجية اليابان ووزير خارجية المملكة المتحدة بزيارة المنطقة مع ممثلي وسائط الإعلام المرافقين لهم.

وندرك تماما أن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبها. ومع عودة الأشخاص في المناطق المتضررة، ولا سيما في منطقة مونغداو إلى الحياة الطبيعية، تولت قوات الشرطة المسؤولية عن استتباب الأمن إلى حد كبير في معظم أنحاء مقاطعة مونغداو. وبالرغم من عدم الإبلاغ عن وقوع اشتباكات كبيرة مع الإرهابيين في الأشهر الستة الماضية، هناك دائما خطر يشكله إرهابيو جيش إنقاذ الروهينغيا أراكان، الذين يختبئون وسط الأبرياء. وسيستغلون كل فرصة لتقويض القانون والنظام والأمن العام. ولن يتورعوا عن استخدام أساليبهم الوحشية للترهيب وقتل الأبرياء الذين يريدون العيش في سلام ووئام مع الطوائف الأخرى في ولاية راخين. والتقارير الإعلامية الأخيرة عن مقتل قائدين في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش ترسل تحذيرا إلى الذين يريدون العودة إلى قراهم.

وفي ظل هذه الظروف، وبغية إرساء سيادة القانون والحفاظ على السلام والأمن، يجب تعزيز قدرات القوات الأمنية. ومن المؤسف أنه، في وقت تمس حاجتنا إلى الدعم الدولي لبناء قدرات أفراد الأمن في بلدنا، فرضت بعض البلدان قيودا وجزاءات على ميانمار فيما يتعلق بالتعاون في القطاع الأمني. وهذه الإجراءات يمكن أن تكون لها آثار سلبية على صون السلام والاستقرار في مناطق النزاع.

وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، ما برحت الحكومة ومؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين توفر الغذاء واحتياجات الأسر المعيشية إلى جميع الطوائف في ولاية راخين، إضافة إلى بناء الهياكل الأساسية وزيادة الأنشطة التجارية للتنمية الاقتصادية في المنطقة. لا تزال حركة الصليب الأحمر تؤدي دورا هاما في تقديم الخدمات لتلبية الحاجة الماسة للمساعدات الإنسانية في المناطق المتضررة.

كما أن مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا يشارك بنشاط في الآليات التي تقودها الحكومة من أجل إيصال المساعدات الإنسانية. ونقدر أيما تقدير تفهم الرابطة ودعمها ومشاركتها البناءة في جهودنا الرامية إلى إيجاد حل سلمي ودائم لمسألة الراخين.

إن حكومة ميانمار قد أقرت توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين كخارطة طريق لحل الأسباب الجذرية للمشكلة في ولاية راخين وتحقيق السلام والتنمية المستدامين للجميع. وتلتزم الحكومة بتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية، فضلا عن التوصيات الأخرى المقدمة من لجنة منطقة مونغداو

للتحقيق. وقد بدأت لجنة تنفيذ التوصيات بشأن ولاية راخين باتخاذ خطوات من أجل تنفيذها. وقد نشرت اللجنة مؤخرا تقريرها الأول عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.

وما برحت مؤسسة الاتحاد للمساعدة الإنسانية وإعادة التوطين والتنمية في ولاية راخين تقود مشاريع عديدة بزخم كبير في تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية. ومن أهم التطورات في ذلك الصدد، تشكيل مجلس استشاري في ١٤ كانون الأول/ديسمبر مؤلف من عشرة أعضاء للجنة تنفيذ توصيات بشأن ولاية راخين، التي يرأسها السيد سوركيارت ساثيراثي، النائب السابق لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في تايلند. والغرض الرئيسي من المجلس هو توفير منظور خارجي وإسداء المشورة إلى اللجنة لزيادة الفعالية والكفاءة في تنفيذ التوصيات.

كما قدم المجلس بالفعل خمس نقاط من المشورة إلى لجنة تنفيذ كأفكار أولية. والنقاط التي أثارها المجلس تتعلق باستدامة مشاريع التنفيذ وتوسيع نطاق مشاركة وكالات الأمم المتحدة في عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين ومنح المساعدات الإنسانية بشكل كامل من بين أمور أخرى. وشجعنا اقتناع المجلس بأنه يمكن القيام بالأعمال البناءة والإيجابية للمساعدة على إحلال السلام وتحقيق المصالحة والتقدم الاقتصادي في جميع المجتمعات في ولاية راخين.

وفيما يتعلق بإدعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ما فتئت حكومة ميانمار توضح موقفها بأنها لن تتغاضى عن أي انتهاك. وإذا كانت هناك أدلة ملموسة، فنحن على استعداد لاتخاذ إجراءات ضد المعتدي وفقا للقانون، كائنا من كان ومهما بلغ شأنه. وفيما يتعلق بالتقرير الذي نشرته وكالة الأنباء رويترز في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي بشأن العثور على ١٠ جثث في مقبرة في إين دين بمونغداو، شكل تاتماداو فورا فريقا رفيع المستوى وأجرى تحقيقا في الحادث.

وتبين أن ١٠ أعضاء من جيش إنقاذ روهينغيا أراكان قد اعتقلوا من قبل أفراد قوات الأمن في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بعيد الهجمات الإرهابية في ٢٥ آب/أغسطس. وفي اليوم التالي، في ٢ أيلول/سبتمبر، أعدموا ودفنوا في مقبرة القرية دون تسليمهم إلى الشرطة. ولذلك، يجري اتخاذ إجراءات ضد ١٦ فردا، بمن في ذلك ضباط الجيش والشرطة وبعض سكان القرية الذين انتهكوا إجراءات التشغيل الموحدة وقواعد الاشتباك. والإجراءات التي اتخذها تاتماداو خطوة إيجابية في تحمل المسؤولية وتستحق التشجيع.

وفي الآونة الأخيرة، نشرت هيئة الإذاعة البريطانية ووكالة الأنباء أسوشييتد برس تقارير واسعة النطاق بشأن المقابر الجماعية المزعومة في قرية غو دار بيين في بلدة بوثيدونغ. أرسلت حكومة ولاية راخين فريق تفتيش مؤلف من ١٧ عضوا إلى القرية، شكل من المسؤولين الإداريين المحليين والشيوخ المسلمين وشيوخ ولاية راخين والأطباء وموظفي الهجرة وضباط الأمن. واستنادا إلى المقابلات وإجراءات تفتيش المنطقة، لم يتم العثور على مقابر جماعية في المنطقة المشمولة بالتقرير. وعلاوة على ذلك، أكد الشيوخ المحليون بأنه لم تقع هذه الحوادث في القرية. بيد أن حكومة ولاية راخين توسع حاليا نطاق التحقيقات لتشمل القرى المجاورة. وستواصل حكومة ميانمار ضمان المساءلة عن جميع الجرائم المرتكبة، إذ لا أحد فوق القانون.

وقد حظيت حالة المراسلين الصحفيين في وكالة رويترز بقدر كبير من الاهتمام في الأسابيع الأخيرة. إن ميانمار تسلم بحرية الصحافة، ولم يتم إلقاء القبض عليهما بتهمة نشرهما تقارير صحفية. بل وجه لهما الاتهام بموجب قانون الأسرار الرسمية لحيازة وثائق حكومية سرية. وعلى كل مواطن الالتزام بالقانون الساري للبلد. ومن الأهمية بمكان أن تخضع تصرفات الصحفي أيضا لحدود القانون. ووفقا للإجراءات القضائية، فإن لهما كامل الحقوق القانونية كمتهمين أثناء سير الإجراءات القانونية.

إن تحقيق السلام والوئام والتنمية بشكل دائم في ولاية راخين سيرتهن بإحلال السلام على الصعيد الوطني والنجاح في الانتقال الديمقراطي في ميانمار. والجهد الوطني الأعظم الذي تسعى ميانمار اليوم إلى تحقيقه هو إقامة السلام الدائم. وبدون السلام والاستقرار وسيادة القانون، لن يتمكن البلد من تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إقامة اتحاد فيدرالي ديمقراطي حقيقي يضمن الأمن والحرية والتقدم للجميع.

وتحقيقا لهذه الغاية، شرعت الحكومة السابقة في اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني مع الجماعات المسلحة العرقية للحفاظ على السلام. وقد وقعت ثماني جماعات من الجماعات المسلحة من أصل عشرين على الاتفاق أثناء الإدارة السابقة. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن اليوم، ١٣ شباط/فبراير، وقعت جماعتان عرقيتان - حزب ولاية مون الجديد واتحاد لا هو الديمقراطي - على الاتفاق في نايبيداو، ليصل بذلك مجموع الأطراف الموقعة إلى عشر جماعات. كما وقعت جمهورية الصين الشعبية والهند واليابان وتايلند والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على الاتفاق كشهود دوليين.

ومؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين هو المنتدى الذي جمع بين جميع أصحاب المصلحة لإجراء حوار سياسي من أجل تحقيق السلام وإرساء أسس الاتحاد الفيدرالي الديمقراطي.

لقد كانت الدورة الأولى لمؤتمر بانغلونغ للسلام المعقودة في عام ٢٠١٦ أكثر مؤتمر شامل للسلام في تاريخ ميانمار. وعقدت الدورة الثانية للمؤتمر في أيار/مايو ٢٠١٧ وتوصلت إلى اتفاق الاتحاد للسلام، الجزء الأول، المتضمن ٣٧ نقطة والذي يشكل الأساس لوضع دستور ديمقراطي فيدرالي في المستقبل. وتجري التحضيرات الآن لعقد الدورة الثالثة لمؤتمر بانغلونغ.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقدير حكومة ميانمار لجميع أصدقائنا في جميع أنحاء العالم وللأمم المتحدة لدعمهم عملية السلام. ويحدونا الأمل في أن نستطيع مواصلة الاعتماد على دعم المجتمع الدولي وتشجيعه في الجهود التي نبذلها لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة وبناء الدولة الديمقراطية.

إن الأزمة الإنسانية التي ألمت بالسكان المسلمين في ولاية راخين لم تكن نتيجة للعنف الطائفي كما حدث في عام ٢٠١٢. إنها نتيجة الهجمات الإرهابية على النقاط الأمنية، مما حدا بالقوات الأمنية الحكومية إلى الرد على ذلك. لقد كانت تهديدا واضحا وداهما لأمن ميانمار وسيادتها وسلامتها الإقليمية. إنها ليست مسألة دينية، كما يحاول بعض الناس تصويرها. لقد عاشت الأغلبية من المسلمين في أجزاء أخرى من ميانمار في سلام ووئام مع سائر الناس من مختلف الأديان على مر التاريخ.

إن التحديات التي تواجه ولاية راخين تشمل الفقر والتنافس على الموارد، وحقوق الإنسان والمواطنة ومنظورات الهجرة، على سبيل المثال لا الحصر. لا يوجد هناك حل سهل وسريع لتلك التحديات المعقدة للغاية. إنّ الأمر، في نهاية المطاف، متروك لشعب ميانمار لتحديد الكيفية التي يمكن بها تحقيق السلام والرخاء في ولاية راخين. يجب أن ينبع الحل من الداخل. ولا ينبغي فرضه من الخارج.

إننا نقدر القلق الذي أعرب عنه الأصدقاء، ونرحب بالتعاون البناء من جانب المجتمع الدولي. إننا بحاجة إلى حل للمشكلة. ولن نسمح باتخاذ إجراءات من شأنها أن تفاقم المشاكل. ولا ينبغي أن نصبح رهينة لوسائط الإعلام المتحيزة والناشطين في عملية صنع السياسات. ينبغي أن يستند الحكم والقرارات السياسية الهامة إلى دراسة متأنية للمعلومات.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص تقدير وفدي لأعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا عن تفهمهم للتحديات المعقدة التي نواجهها اليوم. ونحن ممتنون لما قدموه من دعم وتشجيع، وهو أمر سنظل بحاجة إليه. ونعتقد أننا لن نحقق نتائج إيجابية إلاّ بالتفاهم المتبادل والتعاون البنّاء. إن حكومة

ميانمار عاقدة العزم على التغلب على جميع التحديات، بدعم كامل من جميع سكان ميانمار ومساهمتهم. إننا لن نسمح للتحديات المباشرة بأن تقوض أو تعوق هدفنا النهائي المتمثل في بناء الاتحاد الفيدرالي الديمقراطي مع تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكر وفد الكويت الشقيق على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن. ونحن ممتنون لأعضاء المجلس الذين أيّدوا عقد هذه الجلسة.

نقدر الإحاطتين الإعلاميتين الشاملتين اللتين قدمهما مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والأمين العام المساعد لإدارة الشؤون السياسية. إن بنغلاديش ما فتئت تقدر دعم المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى أكثر من مليون شخص مشرد قسرا من ولاية راخين في ميانمار. وفي الأشهر القادمة، سنواصل تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين إعداد الملاجئ استعدادا لبداية الرياح الموسمية. ونقوم بتوفير التعليم غير الرسمي وذلك لتطوير المهارات المكتسبة لدى الأطفال والمراهقين والتوسع في إمكانية الوصول إلى النساء والفتيات لمساعدتهن على زيادة مشاركتهن في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبلهن.

ونقدر مشاركة المجلس المستمرة بتنفيذ البيان الرئاسي الذي اعتمده بتوافق الآراء (S/PRST/2017/22) في العام الماضي. ومن الواضح أن هدفنا المشترك، بين الأولويات الأخرى، هو ضمان العودة الطوعية والآمنة والكريمة للأشخاص المشردين قسرا من ولاية راخين في ميانمار إلى ديارهم الأصلية أو إلى أي مكان قريب آخر. ويتوقف ذلك بصورة حاسمة على تصورهم للحالة على أرض الواقع بحيث تكون مواتية للعودة الآمنة والمستدامة، مع استعادة حقوقهم دون خوف من الانتقام. إن تجربتنا مع عملية التحقق حتى الآن تجعل من الواضح أن المسألة ليست كذلك كما سرد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. بل هناك سلسلة من التحقيقات التي كشفت عن أدلة على عمليات القتل المستهدف واكتشاف مقابر جماعية في قرى الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية في العام الماضي ربما يفسر أيضا الإحجام السائد عن العودة في صفوف الذين شردوا قسرا.

نقوم حاليا بإجراء مناقشات مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالعودة الطوعية والآمنة والكريمة للروهينغيا. وما فتئنا نهيب بسلطات ميانمار لإشراك مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عملية العودة إلى الوطن وذلك لبناء الثقة والطمأنينة في قلوب العائدين. ونعمل أيضا بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والجهات الفاعلة الإنسانية على مواجهة التحديات الهائلة لتقديم العون للروهينغيا.

كما توخي في الوثائق الثنائية التي توصلت إليها الحكومتان، سيكون من المفيد تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاقات التي التزمت بها ميانمار من جانبها، بما في ذلك ما يتعلق منها بتنفيذ التوصيات العملية والبعيدة المدى التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية لولاية راخين برئاسة السيد كوفي عنان. بيد أننا لم نر من هذا الجانب بالتحديد أي نتائج محددة تتجاوز النية المعلنة للقيام بذلك في شكل إنشاء عدد من الكيانات الرفيعة المستوى. وكما أوصت اللجنة الاستشارية، فإنه بدون اتباع نهج شامل قائم على الحقوق، سيظل ذلك يشكل تحديا لسلطات ميانمار لإيجاد حلول سلمية دائمة للحالة في ولاية راخين.

ومن العوامل الرئيسية التي تحول دون العودة الطوعية بين المشردين قسرا ذلك أنه على الرغم من مطالبات ميانمار بعكس ذلك المسار، لا يزال أبناء مجتمع الروهينغيا يتدفقون إلى بنغلاديش من دون توقف حتى الآن. ووفقا للأنباء، فإن الذين تبقوا من الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية يواصلون

عبور الحدود للهرب من الجوع والعداء والإساءة. وفي أول ١٠ أيام فقط من هذا الشهر، بلغ عدد الوافدين الجدد المسجلين في جانب بنغلاديش ٥٠٠ ١ وافد. وذكر هؤلاء الداخلون الجدد الأحداث التالية كأساس لاستمرار نزوحهم، فالتهديدات مستمرة من قوات الأمن والأهالي المسلحون مع وقوع أعمال عنف متفرقة عشوائية؛ والنقص الحاد في الأغذية بسبب القيود المفروضة على جني محاصيلهم؛ وإحراق الأسواق المحلية والحرمان من الوصول إليها، ووقف الإمدادات الأساسية، وسرقة المواشي والقيود على المساعدة الإنسانية؛ وإغلاق المحال التجارية بالقوة وانعدام خيارات سُبل المعيشة. ومزاعم اختطاف الفتيات والشابات وكذلك العنف الجنسي والاعتداءات الجنسية والعبودية.

لقد أكّد هذه الحالة المتطورة إلى حد كبير قضية حوالي ٠٠٠ ٦ شخص من الروهينغيا المشردين الذين يقيمون حاليا في المنطقة الحرام أو في خط الصفر على الحدود بين بنغلاديش وميانمار. أحجم، حتى الآن، هؤلاء الناس عن دخول بنغلاديش وقيل إنهم أعربوا عن رغبتهم في العودة الآمنة إلى قراهم والوصول إلى أراضيهم وسُبل العيش الأخرى. كما ذُكر بأنهم طلبوا استعادة حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حرية التنقل. ومع ذلك، يبدو، مع الأسف، أن سلطات ميانمار اختارت إرغام هؤلاء الناس على مغادرة المنطقة واقترحت التحقق من هويتهم كشرط لعودتهم بالرغم من أنهم عبروا إلى الجانب الآخر من الحدود. ونؤكد مجددا أنه، نظرا للحالة الراهنة على أرض الواقع، فإن إعادة توطين أولئك الناس من المنطقة الحرام يمكن في الواقع أن يكون اختبارا حاسما لإعادة بناء الثقة من أجل عودة الأشخاص المشردين قسرا في بنغلاديش.

ومن أجل الاستمرار في الدعوة بين العائدين المحتملين، طلبت بنغلاديش معلومات من ميانمار بشأن التحضيرات الجارية في ولاية راخين فيما يتعلق بإعادة بناء القرى وخطط إعادة التوطين ومخصصات المساعدة المعيشية والوصول إلى الخدمات الأساسية والترتيبات الأمنية كما ورد في الترتيبات المادية الموقعة بين حكومتينا في الشهر الماضي. وردا على ذلك، قامت سلطات ميانمار بتشاطر المعلومات المتعلقة ببناء اثنين من مراكز الاستقبال ومخيم للعبور على جانبها من الحدود. لقد كان من المقرر أن تبدأ عملية الإعادة إلى الوطن في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وبدأت العملية بالفعل من خلال إنشاء أفرقة عاملة مشتركة في ١٥ كانون الثاني/يناير.

أوضح العائدون المحتملون أنهم لا يتوقعون العودة إلى ميانمار للإقامة في المخيمات. بل إنهم يودون الحصول على تأكيدات من المجتمع الدولي حول إمكانية تحقيق ما يلي: أولا، إعادة التوطين في قراهم الأصلية، لا في مخيمات مغلقة؛ ثانيا، استعادة أراضيهم الزراعية ومشاريعهم التجارية؛ ثالثا، الحق في زراعة أراضيهم، وجني محاصيلهم، وتشغيل مشاريعهم التجارية؛ رابعا، الحق في الصيد التقليدي؛ خامسا، الوصول إلى الأسواق المحلية؛ وسادسا، حرية الحركة للعيش حياة طبيعية.

يوجد عدد من الأشخاص المشردين قسرا في بنغلاديش طرحوا أيضا مطالبات بالتعويض عن حرق وإتلاف بيوتهم وممتلكاتهم خلال آخر دورات العنف التي وقعت.

وفي أعقاب الحرائق المتعمدة، وردت تقارير تفيد بمصادرة السلطات المحلية للأراضي والممتلكات المهجورة، وهو أمر يمكن أن يكون بمثابة رادع للعودة. ووردت أيضا تقارير عن جرف وتطهير قرى في شمال ولاية راخين، على نحو لا يقتصر على القضاء على آثار تحديد حقوق الملكية فحسب، بل يروم أيضا القضاء على أي دليل أو أدلة متبقية على ارتكاب فظائع مزعومة ضد الأشخاص المشردين قسرا.

ولا يزال من دواعي القلق استمرار حرمان بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان من الوصول إلى ولاية راخين. ولا بد من بذل جهود ملموسة لضمان المساءلة عن

الجرائم المزعومة كجزء من الجهود الرامية إلى علاج الصدمة التي يعاني منها أبناء طائفة الروهينغيا واستعادة ثقتهم في إمكانية عودتهم الدائمة. ومن دواعي القلق المستمر، بقاء ولاية شمال راخين بعيدة عن متناول وحضور وسائط الإعلام الدولية، ويعد وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين الذي يسمح به من خلال وكالات الأمم المتحدة المعنية وشركائها المحليين والدوليين، ضئيلا للغاية.

وكما أوصى بذلك المجلس، لا تزال بنغلاديش تعمل بحسن نية مع ميانمار من أجل التوصل إلى حالة تفضي إلى العودة المستدامة لأبناء طائفة الروهينغيا والطوائف المحلية المشردة الأخرى. وقد استندنا في تصريحاتنا ونهجنا فقط إلى الوقائع، وامتنعنا عن التشهير بأي فرد أو بشعب ميانمار الصديق. وعلى الرغم من أن أزمة الروهينغيا الإنسانية غالبا ما يتم عرضها كقضية ثنائية بين بنغلاديش وميانمار، فلا بد من الاعتراف بأن الأزمة الحالية هي نتيجة لسياسات تمييزية ومسيئة منهجية تتبعها سلطات ميانمار منذ عقود. ولذلك، قالت رئيسة وزرائنا، صاحبة المقام الشيخة حسينة في بيانها أمام الجمعية العامة في العام الماضي، ”إن الأزمة جذورها في ميانمار، ولا بد من إيجاد حل لها في ميانمار“.

وتحقيقا لهذه الغاية، نحث مجلس الأمن على القيام بدور الوصي على العملية بالنيابة عن المجتمع الدولي. وقد أبدى أعضاء المجلس مرة أخرى استعدادهم للقيام بذلك من خلال تقديم عدد من التوصيات البناءة التي نأمل أن تعترف بها سلطات ميانمار وتتخذ إجراءات بشأنها. ونحن واثقون من أن المبعوث الخاص للأمين العام سيكون قادرا على العمل كوسيلة لانخراط المجتمع الدولي بشكل حقيقي مع ميانمار.

وفي هذا السياق، نكرر اقتراحنا بأن يقوم المجلس بزيارة لبنغلاديش وميانمار من أجل معاينة الحالة الإنسانية على أرض الواقع، وإضافة زخم لعملية العودة إلى الوطن استجابة لتطلعات الروهينغيا وباقي الطوائف المشردة الأخرى. ولا يمكن تطبيق العودة الطوعية للأشخاص المشردين قسرا إلا في إطار ضمان عدم التجريم وعدم التمييز وإعادة التوطين المستدام وإعادة الإدماج. وستواصل بنغلاديش، من جانبها، السعي إلى إشراك المجتمع الدولي في ضمان تحقيق الصكوك الثنائية التي وضعناها بشق الأنفس، النتائج المرجوة للأقلية الأكثر تعرضا للاضطهاد في العالم.

الرئيس: أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.